الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوث 1955- سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر

-حالة مجلس التعاون الخليجي-

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- **كامل نصيرة.**

تحت إشراف:

فرطاقي جابر.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا ومقررا
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955	مناقشا

السنة الجامعية: 2021- 2022

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

انا الممضي اسفله الاستاذ/ الدكتور: فرطاني جابر .....

المشرف على الطلبة الاتية اسمائهم:

1- بضيبزة كامل .....

2- .....

تخصص: اقتصاد دولي

أقر بأن مذكرة الماستر التي اشرف عليها والموسومة بـ:

أثر استكناه الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر حالة مجلس التعاون الخليجي .

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، واجيز دفع وتسليم المذكرة لتقييم:

توقيع الطالب الاول	توقيع الطالب الثاني	توقيع المشرف
2022/06/..27	2022/06/.....	2022/06/..27.
..Kamel	.....	

Université 20 AOUT 55
SKIKDA

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): كامل نصيرة

تاريخ الميلاد 22/11/1994 بـ سيدي مزغيش /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: بني ولبان

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل: 151536015940

وفي يوم: 27 /جوان/ 2020 م

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة مجلس التعاون الخليجي -

السنة الجامعية: 2021/2022 م.

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: فرطاني جابر

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد. التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

كامل نصيرة

المصادقة

نظرا للمصادقة على إمضاء
السيد: كامل نصيرة
الذي وقع أمام العون: ...
ممتظهرا ببطاقة هويته رقم: ...
بني ولبان، في 27 جوان 2022

ملاحظة هامة:
- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتسلم لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

الإهداء

إلى الذي تعب لنرتاح نحن، إلى الواعظ و المربي الأول، إلى "أبي الغالي عمّار"، أرجوا من الله أن تكون فخورا بابنتك.

إلى منبع الحنان الذي لا يفنى، إلى والدتي الغالية و شمعة حياتي، وأغلى ما في الوجود "أمي دلولة" حبيبتي التي ما بخلتني يوما بدعواتها النيرة.

إلى أخواتي "أمينة" و"نهاد" و "إيمان" أدامهن الله دعما و سنداً لي في حياتي و كل أعمالي.

إلى أخويّ "محمّد" و"منصف" اللذان لم يذخرا جهدا لمساعدتي بارك الله فيهما و حفظهما.

إلى شريك حياتي و رفيق دربي "زكرياء" حفظه الله.

إلى صديقتي و أختي العزيزة "رشا" و الكتاكيت "رهف" و "محمد براء" و "عبد الرؤوف".

إلى جدي "الحسين" و جدي"الشريف" رحمهما الله و أحسن مثواهما.

إلى كل من وسعهم قلبي و لم تسعهم هذه الورقة.

إليكم أهدي ثمرة عملي.

شكر و تقدير

﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩﴾ النمل [19]

بعد الشكر الجزيل لله سبحانه و تعالى، لعونه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أستاذي و مشرفي "فرطاقي جابر" تقديرا لمجهوداته و توجيهاته القيمة.

و إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم و توجيهاتهم التي ستنير دربي العلمي.

و أشكر كل من ساندني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة لإتمام هذا العمل المتواضع، وكل من علمني حرفا.

الملخص

لقد أضحى التكامل الاقتصادي من ملامح العصر الحديث، وتسارع بشكل كبير الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية نظرًا للمزايا التي تحملها هاته الأخيرة من اتساع حجم السوق و التوسع في حجم الإنتاج و خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية و دفع عجلة النمو الاقتصادي. ولهذا فقد كانت هناك محاولات عربية عدة في هذا الإطار ولعل أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي، حيث هدفت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها وفق خطوات متدرجة بدءا من دخول منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 ليليها الاتحاد الجمركي في يناير 2003 ليتم إعطاء فترة انتقالية من 2003 إلى 2009 ثم بعدها دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ وذلك في ديسمبر 2008 وكمواصلة للانجازات التي تم تحقيقها تم إقامة الاتحاد النقدي الذي توج بإنشاء المجلس النقدي سنة 2010. ولقد كان الهدف الأساسي لدول المجلس هو قيام تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء يساعد على تحسين فرص التنمية لهذه الدول وخلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تجارتها البينية ولقد اتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي منفتحة على التجارة من خلال مواصلتها التوسع في التجارة الخارجية لكنها تبقى أقل انفتاحا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال تباطؤ التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من الجهود المبذولة لتقديم حوافز تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلس التعاون الخليجي.

Abstract

Economic integration has become one of the features of the modern era, and it has greatly accelerated joining the economic blocs due to the advantages that the latter bears in terms of the expansion of the market size, the expansion in the volume of production, creating a suitable climate for economic development and advancing the wheel of economic growth. Therefore, there have been several Arab attempts in this context. Perhaps Most of them crystallized the Gulf Cooperation Council, where the unified economic agreement between the Gulf Cooperation Council countries aimed to achieve economic integration among them according to gradual steps starting with the entry into force of the free trade zone in March 1983, followed by the customs union in January 2003 to give a transitional period from 2003 to 2009 and then entered The Gulf Common Market came into operation in December 2008, and as a continuation of the achievements that have been achieved, the monetary union was established, which directed the establishment of the Salvation Council in 2010. The main objective of the GCC countries was to establish economic integration among the member states that would help improve development opportunities for these countries and create a favorable climate to attract Foreign direct investment and the increase of its inter-trade It has become clear that the Gulf Cooperation Council countries are open to trade It continues to expand foreign trade, but it remains less open to foreign direct investment, by slowing inward flows of foreign direct investment, despite efforts to provide incentives that attract foreign direct investment.

Key-words: economic blocs, foreign direct investment, the Gulf Cooperation Council.

فهرس المحتويـــــــات

الإهداء

شكر وتقدير

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة ..... أ-ج

الفصل الأول: الأسس النظرية للتكتلات الإقتصادية الإقليمية

تمهيد..... 07

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتكتلات الإقتصادية..... 08

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية 08

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية 08

الفرع الثاني:خصائص التكتلات الاقتصادية..... 08

الفرع الثالث: أسس التكتلات الاقتصادية..... 09

الفرع الرابع: أهداف التكتلات الاقتصادية..... 10

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي..... 11

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي..... 13

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة..... 13

الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة..... 14

الفرع الثالث: الاتحاد الاقتصادي والاتحاد السياسي..... 15

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي..... 17

المطلب الأول: الآثار الستاتيكية والديناميكية للتكامل الاقتصادي..... 17

الفرع الأول: الآثار الستاتيكية..... 17

الفرع الثاني: الآثار الديناميكية..... 18

المطلب الثاني: العلاقة بين التكامل الاقتصادي والمنظمة العالمية للتجارة..... 18

المطلب الثالث: أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر(IDE) 20

الفرع الأول: التأثير على الاستثمارات الأفقية..... 20
الفرع الثاني: التأثير على الاستثمارات العمودية..... 20
الفرع الثالث: التأثير على الاستثمارات الأجنبية من خارج التكتل..... 20
الفرع الرابع: آثار التكامل النقدي على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة..... 21

المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 22
المطلب الأول: الدراسة الأولى 22
المطلب الثاني: الدراسة الثانية 23
المطلب الثالث: الدراسة الثالثة..... 23
خلاصة الفصل الأول..... 26

الفصل الثاني: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد..... 28
المبحث الأول: نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي 29
المطلب الأول: العوامل المساعدة على نشأة مجلس التعاون الخليجي ونشأته..... 29
الفرع الأول: العوامل المساعدة على نشأة مجلس التعاون الخليجي..... 29
الفرع الثاني: نشأة مجلس التعاون 32
المطلب الثاني: مراحل التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي..... 34
الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة..... 34
الفرع الثاني: مرحلة الاتحاد الجمركي..... 35
الفرع الثالث: السوق الخليجية المشتركة..... 36
الفرع الرابع: الاتحاد النقدي والعملة الموحدة..... 37
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وأجهزته الإدارية..... 37
الفرع الأول: المجلس الأعلى..... 37
الفرع الثاني: المجلس الوزاري..... 37
الفرع الثالث: الأمانة العامة..... 38
المطلب الرابع: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس..... 38

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي 39
المطلب الأول: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية..... 39
الفرع الأول: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون في تنشيط التجارة الخارجية.... 39
الفرع الثاني: متطلبات نجاح التجارة البينية ومعوقاتها..... 47

الفرع الثالث: التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي 49
المطلب الثاني: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر..... 52
الفرع الأول: السياسات والحوافز الممنوحة لجذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس 52
الفرع الثاني: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي..... 52
خلاصة الفصل الثاني..... 65
الخاتمة..... 67

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية 71
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية..... 73

قائمة الجداول

الجدول 2-1	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات وواردات) 1982-2022م	35
الجدول 2-2	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس سنة 2014م.	38
الجدول 2-3	مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001-2019م)	40
الجدول 2-4	واردات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2000-2004	42
الجدول 2-5	صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2002-2004م	43
الجدول 2-6	التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة 2002-2004م	44
الجدول 2-7	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002- 2004م	45
الجدول 2-8	التجارة البينية الإجمالية لدول المجلس خلال الفترة 2007-2016م (صادرات)	46
الجدول 2-9	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000-2004م)	50
الجدول 2-10	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000-2004م).	51
الجدول 2-11	السياسات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المجلس.	53
الجدول 2-12	يبين الاحصائيات المشار إليها سابقا.	57
الجدول 2-13	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من الكويت وعمان	58
الجدول 2-14	يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس 1999- 2005م.	62
الجدول 2-15	يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس 2007- 2016م	63

قائمة الأشكال

الشكل 1-1	نمو عدد الاتفاقيات التجارية التفضيلية ما بين 1948- 2004م.	14
الشكل 1-2	مراحل التكتلات الاقتصادية الإقليمية.	16
الشكل 2-1	إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات وواردات) 1982-2022م.	35
الشكل 2-2	تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000-2004م).	50
الشكل 2-3	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة العربية السعودية حسب مجموعات الدول القارية	55
الشكل 2-4	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية في عام 2008 م.	56
الشكل 2-5	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول إلى دولة عمان2007م.	59
الشكل 2-6	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2006م	60
الشكل 2-7	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى مجلس التعاون الخليجي.	62

مقدمـــــــــة

مقدمـــــــة:

يعيش العالم عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية، وذلك بهدف تنمية وتدعيم القطاعات المختلفة بالدول في ظل الصراعات، والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول، حيث يفتح باب العضوية في هذه التكتلات لمجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تنتهج فلسفات ونظم اقتصادية متشابهة أو على الأقل متقاربة بحيث يسهل الانصهار والاندماج بين صفوف الدول الراغبة في الدخول في مصفوفة التكامل الاقتصادي، وهو ما دعا الكثير من الدول المتقدمة والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى إقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية، وزيادة صلابتها و فعاليتها، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد الإتحاد الأوروبي واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك)...إلخ.

ولقد كانت هناك محاولات عربية عديدة في هذا الاطار، بدءا من تكوين جامعة الدول العربية التي كان احد أهم أهدافها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة والتي لم تتمخض سوى عن تحقيق (8.7%) خلال عقد الثمانينات فقط من حركة التجارة البيئية العربية، مرورا بالعديد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية والتي بلغ أكثرها بلورة مجلس التعاون الخليجي.

وإيمانا بأهمية التعاون والتنسيق في ما بينها تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو عام 1981م، ويضم المجلس في عضويته ست دول: المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، و الامارات العربية المتحدة، انطلاقا من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة.

وهذا ما أدى بنا للبحث في عمق هذه التجربة والتعرف على مختلف جوانبها وذلك بدراسة واقع هذه التجربة التكاملية وآفاقها المستقبلية.

طرح الاشكالية:

من خلال هذا الطّرح قرّرنا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى التأثير الإيجابي على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ومنه زيادة تدفقه للدول الأعضاء؟

وهذا ما يقتضي منا طرح جملة من التساؤلات التي تجسد إشكالية البحث والتي نذكر منها:

1. فيما تتمثل المفاهيم الأساسية للتكتلات الاقتصادية الاقليمية؟
2. فيما تتمثل الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي؟

3. هل تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق تكتل اقتصادي ناجح؟
4. ما هو أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية؟
5. وما هو أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات:

انطلاقا من الاشكاليات السابقة فقد تم اقتراح مجموعة من الفروض، وذلك للإجابة على التساؤل الرئيسي ومجموعة الأسئلة الفرعية:

1. إن تنامي ظاهرة الإقليمية يشكل اليوم واحدا من أهم ملامح العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. إن التكامل الاقتصادي يؤثر إيجابيا على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.
3. حققت دول مجلس التعاون خطوات مهمة في تحقيق تكتلها الاقتصادي.
4. أدى قيام مجلس التعاون إلى التأثير الإيجابي على حركة التجارة الخارجية للدول الأعضاء.
5. أدى قيام مجلس التعاون إلى التأثير الإيجابي على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء.

مبررات اختيار موضوع البحث:

تتمثل في الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع الدراسة اي أنه يبرز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في نظام يزداد فيه التوجه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي في معرفة العلاقة بين قيام المجلس وأثره على التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبحت تمثله التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الاقتصاد الدولي وهي تتضمن هدفا علميا يقوم على تقديم دراسة علمية حول الموضوع بالنظر لحداثته وللجدل الكبير الذي أثاره على مستوى المختصين من خلال التطرق للدراسات التي تناولته وتسليط الضوء على التجارب الناجمة لاستخلاص العبر و الاستفادة منها بالنسبة للدول النامية و الدول العربية خاصة.

وتتضمن الدراسة هدفا ذاتيا يقوم على رغبتنا في معرفة الجوانب المرتبطة بالاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بسياسات التكامل الاقتصادي وكذا المؤسسات الاقتصادية الدولية.

أهمية البحث:

تتضمن أهمية البحث ما يلي:

إن دراسة أي تكتل يستلزم دراسة النظريات والمفاهيم التي تناولت عمليات التجمعات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يثير الجدل والنقاش الدائم حول هذه النظريات والمفاهيم، ربما تعزز بعضها أو تختلف بعضها.

حدود البحث:

الإطار الزمني للدراسة تم تحديده ببداية التسعينات مع بروز المرحلة الجديدة من التكتلات الاقليمية الراهنة واستكمال المسار المتعدد الأطراف لهذه التكتلات. أما ما يخص الإطار المكاني فإن الدراسة لا يمكنها أن تشمل كل التكتلات الاقليمية الموجودة في العالم أو مختلف اشكالها.

منهج البحث:

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج قد تكون رئيسية أو مكملة تساعد على فهم وتحليل الظاهرة محل البحث بشكل علمي وموضوعي. وقد اعتمدنا في إشكالية البحث على المنهج الوصفي وهو منهج يعتمد أساسا على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الموضوع المراد دراسته و البحث فيه، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك في الحديث عن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات وتحليلها.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو اي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أو الشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه. ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكافي عن التكامل الاقتصادي الخليجي وصعوبة الحصول عليها من خارج الجزائر. لذلك فإن عملية تقويم تجربة تكاملية في ظل نقص البيانات تتطلب الكثير من المشقة و الجهد المتواصل.

هيكل البحث:

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة حيث:

- ✓ **في المقدمة:** تناول الباحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية و أهداف البحث...إلخ.
- ✓ **في الفصل الأول:** حاول الباحث الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي من خلال تقسيم فصله إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية للتكتلات الاقتصادية. وجاء بثلاثة مطالب نذكرها على الترتيب:
  - المطلب الأول: مفهومها.
  - المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي.
  - المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يضم ثلاثة مطالب تتمثل في:

- المطلب الأول: الآثار الستاتيكية والديناميكية للتكامل.
- المطلب الثاني: العلاقة بين التكامل الاقتصادي والمنظمة العالمية للتجارة.

– المطلب الثالث: أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين تناول المبحث الثالث الدراسات السابقة وقسمناه إلى ثلاثة مطالب هي:

– المطلب الأول: الدراسة الأولى.

– المطلب الثاني: الدراسة الثانية.

– المطلب الثالث: الدراسة الثالثة.

- ✓ **في الفصل الثاني:** فقد جاء بعنوان: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر، قسمناه إلى مبحثين رئيسيين.

المبحث الأول بعنوان نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي وجاء بأربعة مطالب:

– المطلب الأول: العوامل المساعدة على نشأة مجلس التعاون الخليجي ونشأته.

– المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي لدول المجلس.

– المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمجلس.

– المطلب الرابع: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس.

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس االتعاون الخليجي، وجاء بمطلبين رئيسيين:

– المطلب الأول: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول

الأسس النظرية للتكتلات الاقتصادية الاقليمية

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي ايا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول إلى تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

هذا ما سنحاول التعرض إليه في هذا الفصل بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للتكتلات الاقتصادية أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى الآثار الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية الاقليمية، بينما نتحدث عن الدراسات السابقة وذلك في المبحث الثالث.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتكتلات الاقتصادية

سنذهب من خلال هذا المبحث إلى معرفة ماهية التكتلات الاقتصادية من خلال التركيز على المفاهيم الأساسية لها، والتطرق إلى عوامل ودوافع التكتلات الاقتصادية بالإضافة إلى مراحل انشائها.

المطلب الأول: مفهوم و دوافع التكامل الاقتصادي

الفرع الأول- تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

هناك العديد من التعاريف التي تتعلق بالتكتلات الاقتصادية ولعل أهمها ما يلي:

أولا- تعريف Bella Balassa:

يعتبر بالاسا من أبرز وأقدم الاقتصاديين الذين اهتموا بظاهرة التكتلات الاقتصادية وخاصة الإتحاد الجمركي، حيث اعتبره عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه من الإمكان أن يتمثل في التقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1].

ثانيا- تعريف ميردال:

عرفه على أنه العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سيادتهم.

يعرَّف أيضا التكتل الاقتصادي على أنه تنسيق بين دولتين أو أكثر يقوم على أسس الغرض منها التنسيق بين الوحدات الاقتصادية وتكتيل النشاط الاقتصادي لهذه الدول لاستغلال مواردها بشكل أفضل[2].

إذن من خلال هذه التعاريف يمكن صياغة تعريفا شاملا للتكتلات الاقتصادية وذلك كالتالي: "هو اتفاق بين دولتين أو أكثر، قد تكون هذه الدول منتمية إلى إقليم جغرافي معين لإقامة إرتباط فيما بينها من خلال إزالة مختلف صور التفرقة بين اقتصاديات الدول الأعضاء و إتاحة الفرصة للجميع، بغرض تحقيق أهداف سياسيه كالأمن، وأخرى اقتصادية كتشجيع التجارة، واجتماعية كتنظيم الهجرة".

الفرع الثاني- خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص أهمها:

1. تتصف التكتلات الاقتصادية بالأحجام الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
2. حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

---

[1] بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة رشيد البداوي، دار النهضة، القاهرة، 1994، ص10.

[2] الدكتور مصطفى عبد الله الكفري، **التكتلات و المنظمات الاقتصادية**، جامعة دمشق، 2013-2014، ص33.

3. المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.
4. ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الإستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية، هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها و أسواقها.
5. قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.
6. توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.
7. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بشكل أفضل.
8. يؤدي التكتل الاقتصادي إلى التقليل من الإعتماد على الخارج[1].
9. الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.
10. تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

ويمكننا تلخيص الملامح والمضامين التي ميزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية كما يلي:

- تأتي ظاهرة التكتلات الاقتصادية من حيث طبيعتها تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي بما فيه اعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
- من حيث شموليتها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشتمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.
- ومن حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها، سياسية واستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها[2].

الفرع الثالث – أسس التكتلات الاقتصادية

من أهم الأسس التي تقوم عليها التكتلات الاقتصادية في العالم:

- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء.
- تؤدي المنافسة الكاملة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء إلى توسع تلك المؤسسات واتجاهها نحو الاندماج سويا للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.
- اتباع سياسة تجارب موحدة للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

---

1 http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5xakwzsuhjhj:www.anamaroc.com, Le 16-04-2022.

2 مصطفى عبد الله الكفري، **التكتلات الاقتصادية والمنظمات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2013-2014م، ص 45.

- تعبئة الموارد الاقتصادية التي تتوفر في الدول الأعضاء ضمن خطة للتنمية المشتركة.
- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتنسيق السياسات الضريبية والمالية والنقدية بالشكل الذي يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية الصحيحة.

أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون الاندماج في الاقتصاد العالمي أو أن تلجأ إلى التكتل مع غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، ذلك لأن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف التي تستطيع الدولة بمفردها تحمّل تلك المخاطر، وتقل المخاطر كلما كان التعاون هو السائد بين مجموعة من الدول أكثر، لذا نجد التوجه الدولي نحو الإقليمية والتكتل الاقتصادي يتزايد يوما بعد يوم وأصبحت الدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمي وتوسعه لتدافع عن مصالحها الاقتصادية، حيث أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منطقه تجارة حرة لأمريكا الشمالية "النافتا"، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، وتحاول أن تجعل المحيط الباسيفيكي امتدادا إقليميا لها من أجل الدخول في تكتل مع بعض الدول الآسيوية وأستراليا وفي أوروبا بعد تحقيق الحلم الأوروبي الكبير والعمل على ضم كل الدول الأوروبية – شرقية وغربية– بدأ الكلام عن "مبادرة العمالقة" عبر الأطلسي بين الأوروبيتين والأمريكيتين ولم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على هاتين القارتين بل تعدى إلى آسيا وأخيرا إلى إفريقيا[1].

الفرع الرابع – أهداف التكتل الاقتصادي

يهدف أي تكتل اقتصادي إلى حصول الدول الأعضاء في التكتل على مزايا الانتاج الكبير: عن طريق توسيع حجم السوق وتوجيه الاستثمارات لخدمة الاقتصاد الوطني، تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي بين الدول الأعضاء في التكتل، والإستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق الدول الأعضاء في التكتل، كما يسعى التكتل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. زيادة حجم الانتاج والاستثمار والدخل والتشغيل في كافة الدول الأعضاء في التكتل وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.
2. تحسين مستوى معيشة المواطن في كافة الدول الأعضاء في التكتل عن طريق تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة.
3. تنويع قاعدة الانتاج: حيث مازالت الدول النامية وخاصة الدول العربية تعتمد على انتاج مصادر الطاقة والموارد الخام والتجارة الخارجية، وبعضها يعتمد على المساعدات الخارجية وقد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية، في حين أن حصتها من التجارة الخارجية كانت دائما نسبة منخفضة من إجمالي التجارة العالمية.

[1] http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:5xakwzsuhyhj:www.anamaroc.com

4. زيادة معدلات الادخار والاستثمار: شهدت الدول النامية وخاصة الدول العربية تذبذبا شديدا في الاستثمار والادخار، كان متوسط معدل الادخار نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي وهو من أدنى معدلات الادخار في العالم.
5. تضييق الفجوة في نمط توزيع الدخل: تعاني الدول النامية وخاصة الدول العربية من درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الدخل و فرص الحصول على الموارد وتصل نسبة الفقراء إلى ما يفوق 40 % من عدد السكان. ويبلغ متوسط الدخل الفردي الفقير أحيانا أقل من دولار واحد في اليوم، ويفتقر كثير من السكان إلى العناية الصحية والتعليم و أساسيات الخدمة.

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي

ترجع دوافع التكامل الاقتصادي إلى تلك المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدولة المتكاملة، وذلك مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل تحقيق هذا التكامل، فإذا كانت هناك حصيلة صافية من الزيادة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية فإنها تكون المحفز والدافع إلى التكامل، وكلما زاد احتمال الحصول على قدر أكبر من الذي يتم تحقيقه من هذه المنافع، كلما كان الدافع إلى تحقيق التكامل أكبر. ومن هذا المنطلق يمكن أن نذكر أهم الدوافع التي تجعل الدول تدخل في التجمعات التكاملية، والتي يمكن صياغتها في ما يلي[1]:

1- حرية تنقل عناصر الإنتاج: عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الانتاج تتحرك داخل المنطقه التكتلية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الانتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الانتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم، فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقد لهذا العنصر، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافآت رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

2- زيادة قوة التفاوض: من مزايا ودوافع التكامل الاقتصادي إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في التجمعات الإقليمية والدولية وحتى على الصعيد العالمي، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها ووارداتها ككتلة،

فمن خلال التكامل يمكن اقامة مؤسسات اقليمية وأجهزة مشتركة هدفها توثيق التنسيق والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها الخارجية، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها

[1] سماح أحمد فضل، **المشروعات العربية المشتركة و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2010، ص61.

بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية، وبشكل يفوق عادة ما كانت تحصل عليها من منافع وهي منفردة.

3- **اتساع حجم السوق:** من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس فيرى "كوزنيتر" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضا باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق[1].

فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، وضيق الأسواق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج، لأن الدولة التي لها طاقات انتاجية هامة تنتج سوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الانتاج ويفوت فرصة الاستغلال الأمثل للموارد بمختلف أنواعها.

فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع و مجالا أكبر، وفي حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة و خلق صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد، فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية[2].

4- **تخفيض العبء على ميزان المدفوعات:** تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري في ما بينها، وتخفض الاعتماد و بشكل كبير على العالم الخارجي (الاستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، وبذلك يمكن لهذه الدول من خلال تكثيف تعاملاتها البينية أن توفر قدرا لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.

5- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الانتاج وإدخال تكنولوجيا جديدة تخفض من خلالها تكاليف الانتاج وتضاعف الكميات المخرجة، هذا فضلا عن تشجيع التخصص الإقليمي في الانتاج، و إتاحة حرية التنقل و التوطن و الإقامة لرؤوس الأموال داخل منطقة التكامل، حيث تيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.

ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[3].

6- **الاستفادة من مهارات اليد العاملة:** عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين

---

[1] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص152.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، 1977، ص168.

[3] بكري كامل، "**التكامل الاقتصادي**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 153-167.

تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا[1]، ويتم الاستفادة أيضا من اليد العاملة عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي إلى إيجاد حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

المطلب الثالث: مراحل التكتلات الاقتصادية الاقليمية

الفرع الأول- الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة[2]

أولا- الاتفاقيات التفضيلية:

هي المرحلة الأولى للتكتل الاقتصادي والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون الغائها كلية، مع الحفاظ او الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل.

فهي تقوم على مزج بعض المزايا التفضيلية المتعلقة بالسلع الواردة من بعض الشركاء التجاريين[3] هذا ليقتضي غالبا وجود رسوم جمركية منخفضة ما بين الأطراف المتعاقدة أو حصص خاصة للتصدير والاستيراد أو مزايا أخرى عند دخول البضائع.

من بين الأمثلة على هذا النوع من الاتفاقيات« اتفاقية **LOME** » ما بين الاتحاد الاوروبي وبعض الدول الإفريقية، حيث تسمح من خلالها بدخول السلع الزراعية إلى الاتحاد الاوروبي دون رفع رسوم جمركية، والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حوض الكاريبي.

يرى بعض الاقتصاديين أن الاتفاقية التفضيلية هي صورة من الوفاق التجاري والتعاون أقرب منها إلى درجة من درجات التكتل الاقتصادي.

ما يلاحظ حول هذه الاتفاقيات هو زيادة لجوء الدول إليها، حيث وصل عددها سنة 2005 إلى أكثر من 312 اتفاقية اقليمية أبلغت عنها منظمه التجارة العالمية من بينها 170 اتفاقية مفعلة كما أن هناك 65 اتفاقية مفعلة لكن لم يتم الابلاغ عنها للمنظمة[4].

---

[1] عمورة جمال لمجيد، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2006، ص296-298.

[2] زين الدين حماشي، **انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011/12، ص 20.

[3] Jean Luis Mucchelli et Thierry Mayer, **Economie internationale**, édition Dalloz, Paris, 2005, p403

[4] Je_Ann Crawford and Roberto v.fiorentino, **"The changing Landscape of Regional Trade Agreement**, world trade organization, discussion paper 08, 2005, p12.

الشكل الموالي يبرز تنامي هذه الظاهرة خاصة بعد فترة التسعينات:

الشكل 1-1: نمو عدد الاتفاقيات التجارية التفضيلية ما بين 1948-2004.

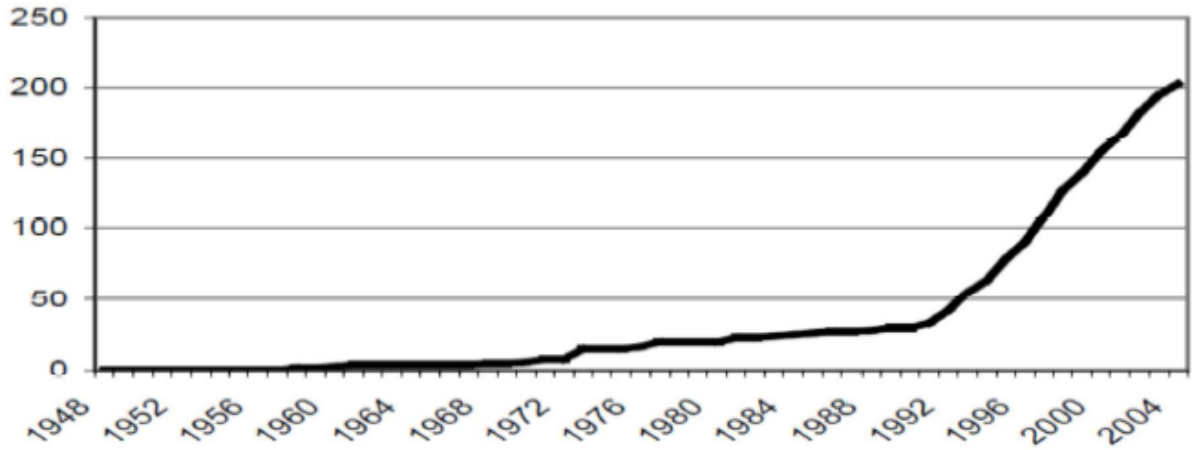

source :www.UNCTAD.org

ثانيا- منطقة التجارة الحرة:

هي اتفاق دائم ما بين دول متقاربة جغرافيا غالبا ينص على إزالة كافة الحواجز الجمركية على المبادلات التجارية المتأتية من الدول الأعضاء، وتبقى الدول المتعاقدة الحرة في وضع وتقدير الرسوم الجمركية وغير الجمركية على المبادلات مع الدول المتعاقدة[1].

تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي، تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنويع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم من خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية كما تتم عملية إزالة مختلف الحواجز الجمركية وغير الجمركية على سلع الدول الأعضاء عبر مراحل، يتم في كل مرحلة استهداف بعض السلع ثم يتم تعميم هذا الإجراء ليشمل عدد أكبر من السلع، كما يمكن استثناء بعض السلع من عملية الإعفاء الجمركي، التي بعض المجالات المتعلقة أساسا بالسلع الزراعية، الصيد البحري، الخدمات وتبقى السلع المتفق عليها تختلف من اتفاقية لأخرى، من أمثلتها منطقة التجارة العربية الحرة، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

الفرع الثاني- الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة[2]

أولا- الاتحاد الجمركي:

نظرا للمشكلات التي يطرحها انشاء منطقة التجارة الحرة خاصة دخول البضاعة من المناطق المنخفضة الرسوم والتنقل بحرية داخل التكتل فإن توحيد الرسوم الجمركية مع الخارج تعتبر آلية تصحيحية، فالإتحاد الجمركي

1 Andrew Harrison et autres, **Business internationale et mondialisation**, éditionM de_Boeck, Bruxelles, 2006, p2003.

2 Bernard Guillochons, Amine kaweki, **Economie internationale**, 4ème édition Dunod, Paris , 2003, p153

يستلزم بالإضافة إلى خصائص منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء الرسوم الجمركية الموحدة مع العالم الخارجي، يستلزم توفر بعض الشروط لقيام الاتحاد الجمركي والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- ✓ الإلغاء الكلي للحواجز الجمركية ما بين الدول.
- ✓ توحيد الرسوم الجمركية المطبقة على العالم الخارجي.
- ✓ الاتفاق على صيغة لتوزيع الإيرادات المتأتية من الرسوم الجمركية على الدول الأعضاء.

من الأمثلة على هذا النوع من التكتل الاقتصادي، الاتحاد الجمركي في إطار الاتحاد الاوروبي بين ستة دول سنة 1960، والاتحاد الجمركي ما بين الاتحاد الاوروبي وتركيا.

ثانيا- السوق المشتركة:

هي الدرجة الأكثر تقدما من الاتحاد الجمركي، يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة انتقال عوامل الانتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات عن طريق الاندماج، وبالتالي تصبح المنطقة بمثابة سوق واحدة[1].

بالإضافة إلى الحواجز الجمركية يتم إلغاء الحواجز غير الجمركية (المعايير البيئية والصحية، الشروط التقنية والفنية، نظام الحصص) التي يعتبر أكبر العوائق أمام المؤسسات، فيما يستلزم سهولة دخول المؤسسات لأسواق الدول الأعضاء.

يعتبر تحرير قطاع الخدمات بنفس أهمية حرية انتقال السلع و رؤوس الأموال والأفراد، بحيث تتمكن البنوك ومؤسسات التأمين و غيرها، من عرض خدماتها في أسواق دول الأعضاء، و يتم إزالة مختلف العقبات، الإجراءات نفسها يتم تطبيقها على حرية انتقال الأفراد و التوظيف و التأهيل و غيرها.

من أمثلة هذه الدرجة من التكتل نجد السوق المشتركة لأمريكا الوسطى(**Mercosur**) والسوق الأوروبية التي أنشئت سنة 1992.

الفرع لثالث- الاتحاد الاقتصادي والاتحاد السياسي

أولا - الاتحاد الاقتصادي:

تعتبر مرحلة متقدمة من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية، النقدية، والمالية والجبائية، والصناعية، والزراعية وغيرها، و يتم بمقتضاها وكخطوة أخيرة إزالة كافة أنواع التمييز بين الاقتصاديات المشاركة.

يعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسية والوطنية.

يقوم هذا الشكل على الجانب النقدي، أي تثبيت أسعار الصرف، ثم تبنّي عملة واحدة، كما يتطلب إنشاء سلطة

[1] Andrew Harrison, op_Citp.203.

فوق قومية على صعيد دول الأعضاء في التكتل تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات والملزمة للدول الأعضاء، وتراقب مدى احترام هذه الأخيرة للمعايير المتفق عليها[1].

ثانيا – الاتحاد السياسي:

هو المرحلة الأكثر تقدما في إطار التكتل الاقتصادي، حيث يتم إزالة كافة أشكال التمييز بين الدول الأعضاء، حيث تتقاسم الدول الأعضاء السيادة الوطنية ويتم تشكيل برلمان موحد تلتزم كافة الدول الأعضاء بتطبيق قراراته، هذه الصورة من التكتل صعبة وبعيدة التطبيق فهي تصور نظري، ويمكن تلخيص المراحل السابقة من خلال الشكل الاتي:

شكل 1-2 : مراحل التكتلات الاقتصادية الاقليمية[2]

Source: Andrew Harrison et autres, Business internationale et mondialisation, éditionM de_Boeck, Bruxelles, 2006, p2003.

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، العولمة، التكتلات الاقليمية البديلة، مكتبة مدبوني، الطبعة1، مصر، 2002، ص16.

[2] زين الدين حماشي، **انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر**، 2012/2011، ص23-24-25.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد جذب هذا الموضوع انتباه الكثير من الاقتصاديين وتم إجراء العديد من الأبحاث والدراسات النقدية من أجل تقييم نتائج إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمة، وقد نجم عن هذا آراء مختلفة وفي بعض الأحيان متضاربة، لذا فإنه من الضروري الإشارة وبشكل عملي إلى أن لكل اتفاقية آثارها المختلفة على أرض الواقع.

وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الآثار الستاتيكية و الديناميكية للتكامل الاقتصادي

الفرع الأول- الآثار الستاتيكية

أو ما يعرف أيضا بالآثار الساكنة أو قصيرة الأجل[1] والتي نتجت من إعادة تخصيص الموارد مثل العمل و رأس المال والموارد الأخرى لاقتصاديات دول الأعضاء، كما تقوم على افتراضات أساسية[2] منها ثبات حجم عرض عوامل الانتاج، وحاله التقنية السائدة والهيكل الاقتصادي القائم ومن بين هذه الآثار ما يلي:

- **خلق التجارة:** والتي تعني إنشاء تجارة جديدة من الدول الأعضاء عن طريق انتقال المشتريات من منتج محلي على التكلفة من احدى الدول الأعضاء إلى منتج منخفض التكلفة بدولة أخرى من الدول الأعضاء.
- **تحويل التجارة:** والتي تعني الانتقال من منتج منخفض التكلفة من بلد أجنبي (غير الدول الأعضاء) إلى منتج عالي التكلفة لإحدى الدول الأعضاء.
- **تحسين استخدام الموارد:** وذلك من خلال قيام عملية التكامل بين دول تزيد فيها درجة التنافس بين اقتصادياتها والتي تعني التطابق في نوعية السلع التي يتم انتاجها عن درجة تكاملها، مثلا بلدان منتجة للموارد الأولية أو تتخصص في إنتاج سلعة معينة حيث ينتج عن قيام التكامل بين بلدان متنافسة الأثر الانشائي للتجارة[3].
- **ارتفاع الانتاج الكلي للدول الأعضاء:** وهو ما أثبته **Tinbergen**من خلال استخدام أسلوب رياضي لاتحاد يضم البلدان متساوية الحجم وأن كل دولة تنتج سلعة واحدة، حيث أن كل امتداد للاتحاد يزيد من الانتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية وهو ما أكده **VINER** حيث كلما زاد حجم الاتحاد ارتفعت نتائج الانتاج الموجبة.
- **الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة الرفاهية:** وذلك من خلال ارتفاع التجارة بين الدول الأعضاء مقارنة بالتجارة مع الاقتصاديات الأخرى وانخفاض مستوى الرسوم الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص163.

[2] د. عبد المنعم السيد علي، "**الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008، ص32.

[3] د. عبد المجيد رشيد محمد التكريتي، **التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة للتكامل الاقتصادي العربي**، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1987، ص37-38.

- **تحسين الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال تحويل الطلب من السلع الأجنبية إلى سلع دول الأعضاء ما ينجم عنه زيادة التبادل التجاري بينهم و بالتالي تحقيق وفرات في العملية الأجنبية لأن التجارة فيما بينهم تتم بالعملات المحلية للدول الأعضاء.
- **الوفورات الإدارية:** الناجم عن الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء باعتبارها أعباء وتكاليف يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

الفرع الثاني–الآثار الديناميكية

أو ما تعرف أيضا بالآثار الحركية او طويلة الأجل[1]، والتي تؤثر على الطاقة الانتاجية ونمو اقتصاديات الدول الأعضاء والتي من المحتمل ان تكون أهميتها أكثر من الآثار الساكنة، كما يصعب تحديدها كميا ومن بين هذه الآثار ما يلي[2]:

- **الوفورات الداخلية:** أو ما تعرف بالوفورات الناشئة عن حجم الانتاج والتي تنشأ من خلال الانتاج الكبير الذي يتطلب زيادة مستوى المنافسة والاستخدام الامثل للمعدات والأساليب التكنولوجية المتطورة وزيادة كثافة رأس المال وتخصص العمال.
- **الوفورات الخارجية:** والتي تنشأ خارج السوق من خلال نشر الميزة التكنولوجية والتنظيمية من خلال تفاعل قطاعات الاقتصاد المختلفة مع بعضها البعض بحيث يكون للتطورات في كل منها انعكاسات إيجابية على غيرها.
- **انخفاض المخاطرة وعدم الثبات في المعاملات الخارجية:** الناجم عن الغاء كافة القيود على التجارة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية.
- **زيادة النشاط الاستثماري:** من خلال إعاده توزيع الموارد الناشئة عن إلغاء القيود بين الدول الأعضاء والتغيرات التي تطرأ على أساليب الانتاج وكذا تحقيق التكامل المالي مما يسهل انتقال رأس المال بينهم وبالتالي يؤثر في حجم الاستثمارات وتوزيعها.

المطلب الثاني: العلاقة بين التكامل الاقتصادي و المنظمة العالمية للتجارة

إن عدد كبير من دول العالم يسعون الآن بشكل ملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم وهناك إجماع واسع حول اعتبار الاطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة ببحر التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم ولكن مع ذلك نلاحظ أن تشكيل الاتفاقيات الإقليمية مازال نشيطا وأصبح هناك عددا لا يستهان به من هذه الاتفاقيات في العالم تنمو وتتطور في شكل موارد لتطور المفاوضات المتعددة الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل**، مرجع سابق ذكره، ص163.

[2] اسماعيل نزال العرموطي، **نظرية التكامل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي**، عمان، 1975، ص32–33.

ولقد تجدد الحديث عن العلاقة بين المسارين الاقليميين والمتعدد الأطراف وأخذها طابعا جديدا من حيث محاولته قياس أثر الإقليمية قد ارتفعت من 50 عام 1990 إلى 312 في بداية 2005 وتشير بيانات حديثة للبنك الدولي إلى أن متوسط عدد هذه الترتيبات لكل دولة في العالم يصل إلى 5 ترتيبات. هذه المؤشرات تطرح تساؤلا فيما إذا كانت زيادة الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلى تحرير التجارة الدولية[1].

الجواب جاء محدودا جدا حيث تشير البيانات البنك الدولي إلى أن التحرير التلقائي الذي قامت به الدول النامية خلال الفترة ما بين 1983 و2003 ساهم بنحو 65% في تحرير التجارة، في حين كانت مساهمة الاتفاقية المتعددة الأطراف 25% والاتفاقيات الإقليمية بـ10% فقط على الرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت تمثل 45% من التجارة العالمية عام 2003 ومن المتوقع أن تكون قد ارتفعت إلى 55% عام 2005.

إن هذه المؤشرات تثير عددا من التساؤلات، فهل زيادة عدد ترتيبات التجارة الإقليمية والتسارع في انشائها مؤشر عن تهديدها للنظام التجاري المتعدد الأطراف أم أن هناك عدم الرضا على هذا النظام أم أن هناك شعور بالإحباط في دول العالم لبطء المفاوضات المتعددة الأطراف وفشلها في مرات عدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

الإتجاه الأول- آراء في صالح الاتفاقيات الإقليمية

من بين الحجج التي يوردها أصحاب هذا الإتجاه دفاعا عن آرائهم يمكن أن نوردها فيما يلي:

- ✓ الاتفاقيات الإقليمية تشكل حافزا للمفاوضات المتعددة الأطراف فهي تعزز هذه المفاوضات باتخاذ طريقتين أولهما الضغط على الدول غير الأعضاء وثانيها تحفيز الدول ذاتها وذلك بهدف تحفيز لتجارتها ودفعها للتكامل مع شركاء آخرين في العالم مستفيدين من انخفاض تكاليف المعاملات وتوسع حجم السوق وتكامل السياسات والمؤسسات.
- ✓ يمكن أي من الاتفاقيات الإقليمية كما المنظمة العالمية للتجارة أن تكون ذات منفعة للآخر.
- ✓ إن الاتفاقيات الإقليمية بالمحصلة تساهم في خلق فرص جديدة للتجارة.
- ✓ إن الاتفاقيات الإقليمية أكثر تحريرا للتجارة الزراعية مقارنة بمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، فبعض هذه قطعت شوطا طويلا في تحرير التجارة الزراعية بإزالة القيود التجارية ومنع أية قيود تجارية جديدة.

الإتجاه الثاني- آراء ضد الاتفاقيات الإقليمية

من الحجج التي يوردها أصحاب هذا الإتجاه نذكر ما يلي:

- ✓ الاتفاقيات الإقليمية عامل مثبط للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- ✓ إن الاتفاقيات الإقليمية تعتبر تطورا وظاهرة خطيرة في النظام التجاري العالمي ولها تأثير سلبي على هدف المنظمة العالمية للتجارة المتمثل في تحرير التجارة العالمية.

[1] World bank, Global economic prospect 2005, **Trade regionalism and development,** world bank was hingtoon Dc, p27.

- ✓ صحيح أن هذه الاتفاقيات قد أزالت جميع القيود التجارية على المنتجات فيما بين أعضائها لكنها أبقت على القيود الحمائية متمثلة بتعريفة جمركية خارجية مرتفعة تجاه التجارة الزراعية مع الدول الأخرى.

المطلب الثالث- أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشرIDE

إن أهم القنوات التي تؤثر على حركة الاستثمارات الامنية المباشرة تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول- التأثير على الاستثمارات الأفقية

الاستثمار الأجنبي الأفقي يقوم على نقل الشركة الدولية لعملياتها الانتاجية إلى دول أجنبية، بحيث تنتج في البلد الأجنبي السلعة نفسها المنتجة في البلد الأصلي أو سلعة مشابهة، بهدف تلبية الطلب الأجنبي على منتجات هذه الشركة، قد تؤثر الترتيبات التجارية التفضيلية سلبا على هذا النوع من الاستثمار خاصة الاستثمارات البينية منه، حيث تختفي بعض مزايا التموقع (تكلفة المواد الاولية تصبح متساوية) فتموقع الشركة في بلدها الأصلي او في بلد العضو له نفس المزايا ومنه تصبح عملية التصدير أنجع لهذه الشركات، لأن الشركات عادة ما تقارن بين تكلفة التصدير (النقل، التأمين) وتكلفة الاستثمار (ملكية العقار، المخاطر السياسية والاقتصادية...).

الفرع الثاني- التأثير على الاستثمارات العمودية

من جهة أخرى، تشجع الاتفاقيات التجارية الاستثمارات الأجنبية العمودية البينية، هذا النوع الذي يقوم على تجزئة سلسلة القيمة (الانتاج على مستوى دول أجنبية بهدف الاستفادة من اختلاف تكاليف عوامل الانتاج، بحيث يدفع انخفاض تكاليف المبادلات إلى رغبة الشركات الدولية إلى إقامة شبكة دولية للإنتاج من خلال انشاء فروع في الدول الأعضاء في الاستيراد ثم إعادة التصدير).

الفرع الثالث- التأثير على الاستثمارات الأجنبية من خارج التكتل

تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتية من دول خارج دول الأعضاء بالترتيبات التجارية التفضيلية من خلال ما يلي:

- ✓ تسمح إزالة الحواجز أمام المبادلات البينية للدول الأعضاء بظهور مزايا اتساع السوق العامل الذي يدفع الشركات من خارج الدول الأعضاء إلى التوطن في هذا التكتل للاستفادة من مزايا اتساع السوق.
- ✓ تتأكد دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو هذه التكتلات، مع تبني الدول الأعضاء لرسوم جمركية موحدة مرتفعة على العالم الخارجي.
- ✓ كما يندرج ضمن الترتيبات التجارية القواعد الخاصة بالمنشأ، هذه الاخيرة قد تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر فبعض الدول تلزم المستثمر الأجنبي باستخدام المواد الأولية المحلية أو من الدول الأعضاء[1].

[1] Marta Castilho, **commerce et IDE dans un cadre de régionalisation**, revue économique N°13, 2000, p71, disponible sur : www.pensee.fr/web/revues.

- ✓ يؤدي وضع الحواجز الغير جمركية على حركة المبادلات للدول غير الأعضاء إلى اتباع الشركات الدولية النشاط إستراتيجية الاستثمار المباشر من خلال التواجد المباشر في أسواق الدول الأعضاء من أجل تجاوز الحواجز غير الجمركية.

الفرع 04- آثار التكامل النقدي على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتبر خطر الصرف والمرتبط بتغيرات أسعار صرف العملات بين طرفي الصفقة التجارية من أهم المخاطر التي تواجه الشركات المصدرة ويتأكد هذا الخطر في حالة التجارة مع الدول النامية، والتي لا تتوافر على أسواق مالية التي تساعد على التقليل من هذه الأخيرة، تسمح بعض المشتقات المالية بالتغطية أو تقليل خطر سعر الصرف.

ومنه حسب مركز الأمم المتحدة للشركات العالمية **UNCTC** فإن تكوين التكتلات الاقتصادية يؤدي إلى خلق مناخ جديد والذي بدوره يؤثر على قرار الاستثمار الأجنبي فيه[1].

[1] زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، 2011-2012.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول- الدراسة الأولى

دراسة "شحاب نوال"، رسالة ماجستير تحت عنوان "أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية" من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر03، 2009- 2010 .

انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية؟

وتم التوصل إلى مجموعة من الفرضيات التي نذكر منها:

1. تهدف التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة في مجالات حساسة وحيوية حققت فيها المنظمة العالمية للتجارة قدرا محدودا وجزئيا.
2. إن التفاعل والتكامل بين المسارين الاقليمي والعالمي قد يخدم توجهات تحرير التجارة الدولية.
3. تضم بعض التكتلات القائمة قوى كبرى، قد يكون لها أثر سلبي كبير على الأطراف الأخرى في التكتل وعلى تحرير التجارة ككل.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى استخدامها للمنهج التاريخي من وضع الظاهرة في سياق تطورها والأدوات المنهجية التي تسمح بجمع المعلومات بالإضافة إلى المنهج المقارن بالنظر إلى الطبيعة المتداخلة للموضوع، حيث يتطلب إجراء مقارنة بين مختلف عناصر الظاهرة ودراسة العلاقات التفاعلية بينها.

وقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الأساس المفاهيمي والنظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي ثم الدوافع المؤدية إلى التوجه نحو التكتلات الإقليمية وشروط تحققها وكذا الأشكال التي تأخذها إلى جانب التعرف على النماذج الكبرى لهذه التكتلات.

الفصل الثاني يتطرق لتطور النظام التجاري العالمي من حيث الخصوصية والآليات وكذا تطور الإطار المؤسساتي للتجارة الدولية من اتفاقية الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة.

والفصل الثالث يتضمن أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على إطار تحرير التجارة الدولية.

لتتحصل في الاخير على مجموعة من النتائج التي تتمثل في:

- ✓ إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، كما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدراتها على المنافسة.
- ✓ يبين التطور النظري للمقاربات المفسدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي حدوث تحولات على عدة مستويات أهمها أن التكامل أصبح عملية متعددة الأوجه، متعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و السياسية التي يمكن وصفها أهدافا استراتيجية وليس فقط تجارية.
- ✓ ليست التكتلات الاقتصادية الإقليمية نقيضا أو بديلا للتجارة الحرة العالمية متعددة الأطراف ولكنها تتمة وتكملة لهذه التجارة، فهي وإن كانت ترمي إلى تحرير التجارة بين الشركاء أعضاء التكتل الإقليمي، فإن

هذا التحرير الجزئي للتجارة خطو مهمة نحو تحريرها خارج التكتلات الإقليمية خصوصا في ظل توسع دائرة الاعتماد المتبادل بين الدول الكبرى.

المطلب الثاني- الدراسة الثانية

دراسة "شيطر رائد منذر"، رسالة ماجستير تحت عنوان "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-حالة البريكس(2003-2015م)"، في قسم المالية والتجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة 2017-2018.

انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية؟ وتم التوصل إلى مجموعة من الفرضيات التي نذكر منها:

1. يعمل تكتل دول البريكس على تقسيم العمل بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيه مما يجعلها تتخصص أكثر وبذلك يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية والدولية.
2. يعتبر التوجه التجاري للبريكس توجها إقليميا ودوليا.
3. تؤثر الأزمات العالمية على حركة التجارة الدولية وتزيد التكتلات من سرعة انتقالها.

و للإجابة على التساؤل الرئيسي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الحديث عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الحديث عن العلاقة بين التكتلات والتجارة الدولية من خلال جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات وتحليلها.

وقد قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة الدولية.

أما في الفصل الثاني، فتناول الباحث تأثير قيام البريكس على حركة التجارة الدولية.

لنتحصل في الأخير على مجموعة من النتائج والتي تتمثل في:

- ✓ تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجالا اقتصاديا حيويا تسمح للدول الأعضاء فيه بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وهذا بتحرير حركية المبادلات التجارية البينية والدولية بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل منطقة التكامل.
- ✓ أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تزيد من حجم حركة التجارة البينية الدولية.
- ✓ يعتبر التوجه الاقتصادي للبؤيكس توجها إقليميا ودوليا.

المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

دراسة "زين الدين حناشي"، رسالة ماجستير تحت عنوان "انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)"، قسم العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس- سطيف، 2011-2012.

انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن اعتبار التكتل الاقتصادي الإقليمي موجها لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكتل الآسيان؟

وتم التوصل إلى مجموعة من الفرضيات التي نذكر منها:

1. وجود علاقة ايجابية ما بين انشاء التكتل الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. يؤدي انشاء التكتل الاقتصادي إلى تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء.
3. يؤدي تكتل الأسيان إلى تشجيع الاستثمارات البينية.

و للإجابة على التساؤل الرئيسي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المرتكز على وصف دقيق للظاهرة على صورة نوعية او كمية رقمية، كما يمكن الاعتماد على المنهج التاريخي في بعض المباحث وذلك في إطار معالجة مختلف المراحل التي تمر بها التكتلات من أبسط صورة إلى أكثرها تقدما، وفي إطار السرد التاريخي لتطور تكتل الأسيان.

وقد قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية حيث تناول في الفصل الأول النظرية الاقتصادية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، بينما تناول في الفصل الثاني الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تطرق في الفصل الثالث إلى أثر انشاء تكتل جنوب شرق آسيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لنتحصل في الأخير على مجموعة من النتائج والتي تتمثل في:

- ✓ يؤدي تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى ظهور عده آثار منها زيادة المنافسة في إطار التكتل، أثر اتساع السوق، انخفاض أو زوال مختلف الحواجز أمام حركة المبادلات وانتقال عوامل الانتاج وزيادة التنسيق ما بين الدول الأعضاء في المجالات في المجالات النقدية والمالية.
- ✓ ازداد نصيب التكتل من الاستثمارات الأجنبية وأصبحت بعض الدول الأعضاء (ماليزيا، سنغافورة، فيتنام) من أكثر الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية على المستوى الدولي قيام الدول الأعضاء بعدة ترتيبات وتحفيزات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية سواء بطريقة انفرادية أو مشتركة.

القيمة المضافة:

لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي بل تطرقت إلى كل متغير على حدى، كما لم تتطرق لدراسة العلاقات بين مختلف جوانب التكامل الاقتصادي وعلاقته بالتجارة الخارجية خلال مجلس التعاون الخليجي.

لذا حاولنا في بحثنا هذا الربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي وكذا الربط بين التكامل الاقتصادي والتجارة الخارجية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، ساعين إلى معرفة دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيل التجارة الخارجية و البينية بتركيزنا على أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة مجلس الخليج العربي.

خاتمة الفصل:

تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكتلات الاقتصادية الإقليمية خاصة في صورتها الحديثة، بعد الحرب العالميه الثانية . وجاء هذا التوجه استجابة للتغيرات الجديدة والمتسارعة التي عرفها العالم سواء من ناحية تغير دور الدولة الوطنية أو التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها هذه الفترة.

ويعتبر التكامل الإقليمي عملية متسلسلة ومتناسقة وليست عفوية، اذ أنه يعتمد على مقومات أساسية وشروط يجب أن تتوفر بين أطراف المنطقة المتكاملة حتى تعود العملية بالنفع والفائدة على كافة الأطراف.

تختلف الدوافع التي تؤدي بالدول للدخول في تكتل اقليمي باختلاف المناطق الجغرافية وتركيبة الدول، فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.

الفصل الثاني

أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

إن المطلع على تاريخ الأمة العربية يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه الأمة في كيان وحدوي متماسك يشتد أحيانا و يفتر أحيانا، وكلما تحققت هذه الوحدة في زمن معين دفعت بالأمة نحو إنجاز حضاري مثمر و قدرة فعّالة على مواجهة التحديات المختلفة، وحين يمر بها زمن الفرقة والشتات نشيط المخلصين من أبنائها في بذل جهود للعودة بها إلى الوحدة والتماسك، ذلك أنها أمة تمتلك من عوامل الوحدة الحقيقية ما يجعل من فرقتها نشازا في التاريخ والواقع الانساني.

سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مستندين إلى مبحثين رئيسيين، حيث يتمثل المبحث الأول في نشأة المجلس وهيكله التنظيمي، في حين يتناول المبحث الثاني أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية وأثر قيامه على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مجلس التعاون الخليجي

يشهد الواقع التاريخي على أن عمق العلاقات وكثافة التفاعلات بين شعوب دول الخليج العربية كانت دائما من السمات المميزة لهذه المنطقة ,وأن الرغبة في إيجاد شكل من التعاون بين دول الخليج العربية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كانت دائما حاضرة لدى أهل الخليج الذين بحثوا منذ نهاية الستينات ومطلع السبعينات من القرن الماضي عن صيغ ملائمة للتعاون والتوحد.

المطلب الأول- العوامل المساعدة على نشأة مجلس التعاون الخليجي ونشأته

الفرع الأول- العوامل المساعدة على نشأة مجلس التعاون الخليجي

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 مايو 1981 يمثل تواصلا واستمرار الترابط والتعاون القديم بين الشعوب ودول هذه المنطقة وإرادة قادتها وكان للظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات إسهاما كمحفز وعامل مساعد. ومن أهم العوامل التي مثلت دورا رئيسا في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي[1]:

أولا- العوامل الداخلية:

وتتمثل أساسا في:

- ✓ الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها.
- ✓ المشاركة في القيم والتشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية.
- ✓ التجانس الديني والثقافي والترابط الأسري والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.ترابط المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة.
- ✓ تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة.
- ✓ الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة إلى جانب الموقع الجغرافي، خلقت هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية.
- ✓ أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل وتجنب ازدواجية المشاريع الصناعية,وضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية و الغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، التعاون من أجل التنمية و السلام في 25 عام (على الخط)، الرياض، الأمانة العامة، 2006م، ص 30.

- ✓ الحاجة إلى مواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير,مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها ,ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون كمساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول وذلك على مستويين ,الأول يتعلق بوجود الأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات والتنسيق لمنع تكرار انتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس.
- ✓ أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق ,فهذه الدول تحتوي على ثروة نفطية تقدر ب 44% من الإحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الإحتياطي العالمي من الغاز وتسهم بجرد كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز الطبيعي.
- ✓ هذه الإمكانيات المادية الكبيرة وقلة عدد السكان حيث كان عدد سكان الدول الست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز 16 مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحوالي 2.7 مليون كلم مربع ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة، ومما يحقق مستوى أفضل من الأداء الاقتصادي.

ثانيا- العوامل الخارجية:

بالإضافة إلى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسيا في الدفع نحو قيام مجلس التعاون فإن عددا من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع الخطى ومثلت دورا في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربي ورسم برامجه ومن الممكن تلخيص تلك العوامل فيما يلي:

1- واقع التكامل الاقتصادي العربي:

اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية وفي سنة 1957 وافق المجلس الاقتصادي لجماعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين هذه الأقطار,وفي سنة 1964 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة وأخذ الجهد العربي يتجه نحو القيام بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق أهداف تنموية أو تجارية[1].

أصيبت مناهج التكامل الاقتصادي العربي التي تم اتباعها تحت مظلة جامعة الدول العربية بانتكاسة كبرى وذلك في الفترة من 1945 – 2002م ويرى البعض أن قرار مجلس الوحدة رقم 17 والخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة لم يعبر عن الطموحات العربية بل كان خطوة إلى الوراء حيث اختار مدخلا اقتصاديا غير مناسب لإقامة هذه السوق المشتركة ,ألا وهو المدخل التجاري ,فالأنظمة الاقتصادية القائمة في الوطن العربي ليست واحدة, كما أن الهياكل الاقتصادية القائمة في الوطن العربي متشابهة ,بل إنها لا تقوى على المساعدة في الإسراع بمسيرة

[1] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وانجازاته وتحدياته**، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص142.

التكامل العربي ,يضاف إلى ذلك غياب الإرادة السياسية ونهي الإرادة اللازمة لإحداث التحول المطلوب في اتجاه إقامة البيت العربي الموحد.

2- الثورة الإيرانية (يناير 1976):

لقد كانت الأوساط الغربية تراهن على شاه طالما كان يبدو بمثابة رمز الاستقرار على الرغم من ذلك أخذ النظام الإيراني منذ عام 1978 يتعثر.وأخذت سلطة الشاه تتفتت تحت وطأة الثورة التي كان يقودها آية الله الحميتي، وهكذا في الأول من فبراير قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية.وبعد أن ارتاحت دول الخليج إلى الإطاحة بذلك الذي يكون شريطا للمنطقة صار عليها منذ ذلك الحين أن تواجه نظاما إسلاميا يعتمد على شيعة مسيئة وثورية[1] وقد يغير من الوضع الراهن ويزرع بذور عدم الاستقرار داخل النظم الاجتماعية التقليدية لدول الخليج.

وقد ترتب على سقوط الشاه عدة آثار على منطقة الخليج العربي منها:

- أن نظام الشاه يمثل خط الدفاع الأول عن الخليج ضد النظام السوفياتي.
- محاولة إيران تصدير الثورة إلى دول الخليج المجاورة وتغير أنظمة الحكم فيها ولنفسها حق حماية الجاليات الشعبية في دول الخليج مما يجعل قادة الخليج يعتبرون أن الثروة الإيرانية تهديدا لأمنهم خاصة بعد الاجتياح الشعبي الذي هز البحرين والكويت واحتل مئات المتمردين المسجد الكبير في المدينة.

3- الحرب الإيرانية_العراقية (سبتمبر 1980):

على الرغم من أن الحرب قد بدأت بقرار عراقي يوم 22سبتمبر 1980، إلا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية بدأت قبل ذلك.

لقد أحدث الثورة الإيرانية خللا فغي توازن القوى الإقليمية بين إيران والعراق بسبب ما أحدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد إلى الجيش الإيراني وقياداته، وقد أعزى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة إلى السيطرة والتسلط وشن حرب سريعة وقصيرة ضد إيران، تحققت عددا من المكاسب المحددة أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب الذي اضطر الرئيس العراقي إلى التنازل عنها مرحليا من اتفاقية الجزائر(مارس 1975).

4- الغزو السوفياتي لأفغانستان (27 ديسمبر 1979):

أما الحدث الآخر الذي أثار قلق بلدان الخليج فكان اجتياح الجيش السوفياتي لأفغانستان 1979, صحيح أن الطريق كانت شبه ممهدة أمام الاجتياح المذكور وان الانقلاب الطرفي عام 1978م قد سهل مهمة الجيش السوفياتي لكن ذلك لم يحل دون شعور بلدان الخليج شعورا عاما بان الملزمة أخذت تضييق الخناق عليها والواقع أن تدخل القوات السوفياتية في بلاد الافغان توفر للاتحاد السوفياتي قاعدة انطلاق العمليات تمكن القوة السوفياتية

[1] بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربي: الشركاء الأباعد**، ترجمة حسين عبد الكريم قيسي، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995، ص60.

الضاربة من أن تكون اقرب للمحيط الهندي بكثير مما كانت من قبل أي أن الخليج نفسه حينذاك داخل منطقة يستطيع السوفيات أن يطلوا عند الاقتضاء بحق حماية أمنهم القومي فيها[1].

5- التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة إلى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول المستهلكة. إن هذه التغييرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى لذلك كان حتما تطوير و تأطير التعاون بينها بما يعزز مواقعها في النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام.

التوجه الذي ساد العلاقات الدولية في تلك الفترة وما يزال مستمرا الداعي إلى اندماج الدول في تجمعات وكيانات كبيرة لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية.

الفرع الثاني- نشأة مجلس التعاون الخليجي

لم يكن قيام مجلس التعاون الخليجي لدى دول الخليج العربية عام 1981م، وليد لحظته إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات من القرن الماضي وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق لأنه ربما يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها ويحفظ الأمن والإستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع[2].

واستنادا إلى نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تمت عام 1971م وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في أيار 1976م عندما كان وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء الكويتي,الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة والإتحاد القائمين على أسس سلمية ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها[3].

وبعد ذلك وفي ديسمبر 1978م زار الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان، ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثته مع الدول إلى ضرورة بدل الجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب العربية بمزيد من التقدم[4].

واستمرت الكويت بتبني الفكرة في جميع المحافل الخليجية والعربية واستغل الشيخ جابر الأحمد الصباح _أمير الكويت آنذاك_فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمان في تشرين الثاني 1980م ليقوم

[1] بشارة خضر، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] عبيد، 2007، ص281.

[3] رجب، 1983، ص63.

[4] عبيد، مردع سبق ذكره، 2007، ص282.

باطلاع قادة دول الخليج العربي على بعض التصورات الكويتية حول قيام وحدة خليجية ,وتم النقاش لأول مرة بشكل رسمي حول هذه المبادرة الكويتية.

وجرت محادثات رسمية أخرى في السعودية بين القادة الخليجيين في نهاية عام 1980م وتم بحث موضوع إنشاء صيغة وحدوية خليجية بشكل جدي إذ تم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الخليجية الست (السعودية,الإمارات المتحدة العربية,قطر,البحرين وسلطنة عمان)وبناءا على ذلك عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعا بمدينة الرياض في 4 شباط 1981م.

وفي 6 شباط 1981 أكدت السعودية أن الاتفاق على قيام تجمع خليجي لا يهدف إلى خلق تكتل سياسي أو عسكري ,بل إلى تنسيق أوجه التعاون القائمة فعلا بين هذه الدول والعمل على ترسيخها وتطويرها.

ولتنفيذ بيان وزراء الخارجية للدول الست اجتمعت لجنة الخبراء في الرياض يومي 24 و25 شباط 1981م لوضع نظام متكامل يشمل البنود الرئيسية لمجلس التعاون ومناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس,وفي يومي 7 و8 آذار 1981م عقدت اللجنة اجتماعها الثاني في مسقط لاستكمال مناقشة مشروع نظام المجلس بناءا على ورقتي عمل قدمتهما عمان والكويت ,وفي يومي 9 و10 آذار من نفس السنة اجتمع في مسقط وزراء خارجية الدول الأعضاء وناقشوا مشروع النظام الأساسي للمجلس ثم حددوا الفترة من 25 إلى 27 أيار 1981م موعد اجتماعات القمة في أبو ظبي ,وتم في هذا الاجتماع إقرار النظام الأساسي للمجلس والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وكذلك النظام الداخلي للأمانة العامة,كما أوصوا أن يكون الأمين العام للمجلس من دولة الكويت، بعدها عقدت في أبو ظبي في تاريخ 25 أيار 1981م القمة الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي,وتم التوقيع على النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الإجتماع وناقش القادة ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك ,وأوضحوا أن ظهور مجلس التعاون يعني الإستجابة لواقع المنطقة التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي، كما اكدت تلك الورقة الخصائص المشتركة لسكان المنطقة والأخطار التي تهدد المنطقة وثرواتها واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ القوة في المنطقة.

ولقد اعتبر هذا الاجتماع المؤتمر التأسيسي لمجلس التعاون التعاون لدول الخليج العربية والبداية القانونية للمجلس، حيث تم اختيار أمين عام للمجلس " السيد عبد الله يعقوب بشارة " ومع تشكيل هيئة تسوية المنازعات وتم تدوين النظام الداخلي للمجلس وبعدها في الفترة 10 الى 11 تشرين الثاني عام 1981م وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في الرياض (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد مرت التجربة التكاملية لدول الخليج العربي لحد الساعة عبر مراحل ثلاثة بدءا بمنطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي وأخيرا السوق المشتركة في مطلع 2008.

الفرع الأول- منطقة التجارة الحرة

تميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة المنشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة إضافة إلى ما يلي:

- ✓ السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول مجلس المجلس دون الحاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافسة التصدير.
- ✓ ففي حالة استفاء رسوم جمركية او تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها
- ✓ العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- ✓ إعادة بيانات الصادرة للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- ✓ تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضح عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون" .

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 م واستمرت نحو عشرون عاما إلى نهاية عام 2002م حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس , وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983_2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983م إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2022[1] . والجدول التالي يبين إجمالي التجارة البينية لدول المجلس من 1982 إلى 2002.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والانجاز، ط الرياض، 2007، ص57.

الجدول 2-1: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات – واردات) 1982- 2002 م

الوحدة: مليون دولار

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
القيمة	7816,0	6187,4	5925,8	6470,1	5245,2	6041,8	5495,6	6626,4	7538,3	8664,2
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	9035,9	10102,3	9380,1	10712,2	12262,9	13269,1	12215,5	13513,9	13477,6	12746,3
السنة	2002									
القيمة	15137,1									

المصدر: http:// www.gcc-sg.org

الشكل 2-1: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات- واردات) 1982- 2002 م

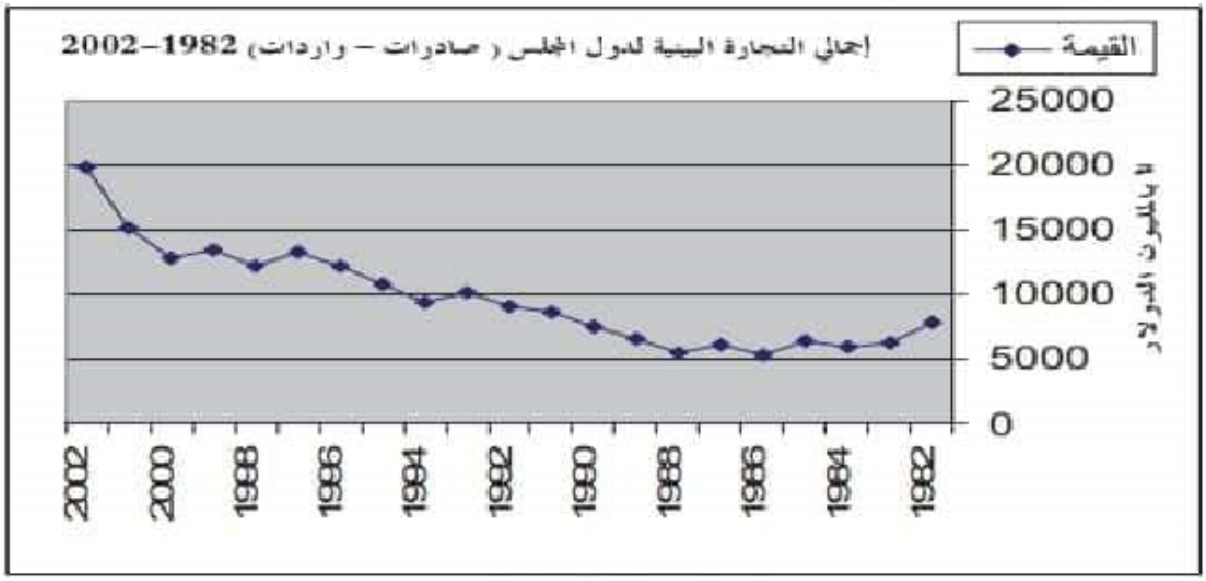

الفرع الثاني- مرحلة الاتحاد الجمركي

شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 م نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الاعضاء كمنطقة جمركية واحدة وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق

مسبقا على أهم عناصره إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس[1]:

1- تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

2- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

3- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

4- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية وغير جمركية.

5- معاملة السلع المنتجة في أي دولة من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ,وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الثالث- السوق الخليجية المشتركة

تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 م حيث حددت الأبعاد العامة لهذه السوق بالاستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية وهي:

- حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية,تملك العقار، حرية التنقل، تنقل رؤوس الأموال، المعاملة الضريبية، تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. غير أن ذلك صوحب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي,الأمر الذي دعا إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 4 ديسمبر 2007 م المتعلق بقيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقا للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى سنة 2002 م وبالتجديد نهاية 2007 م كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة.
- إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
- فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم.
- تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض الأمانة العامة، 2003م.

الفرع الرابع- الاتحاد النقدي والعملة الموحدة

تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضا بعض النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء كأحد الأشكال الهامة للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي وقد حددت الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد والقائم على أساس خطوات متدرجة تشمل التقارب والتنسيق في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي بما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لهذه الدول وذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010 ولتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من خلال ست مراحل تبدأ من 2005 وتنتهي سنة 2010 م وهو موعد إطلاق العملة الموحدة[1].

المطلب الثالث- الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي أجهزته الإدارية

يمكن تحديد أجهزة المجلس وآلياته فيما يلي[2]:

الفرع الأول- المجلس الأعلى

تختص مهمة المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجي و الخطوط الأساسية التي يسير عليها ويتكون من رؤساء دول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ويجتمع في دورة عادية كل سنه ويجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة من الدول الأعضاء الست وبتأييد من عضو آخر ويجري التصويت في المجلس في المسائل الموضوعية بإجمال الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

الفرع الثاني- المجلس الوزاري

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون الرئاسة للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل 3 أشهر,يجوز له تعقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعد انتقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير

---

[1] عزبي هشام، محمد مداحي، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"**، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكامل الاقتصادي زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26/ 27 فيفري 2012، ص18.

[2] النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات بتوصيات يرفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها ويضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى لدول الخليج العربية.

الفرع الثالث- الأمانة العامة

تتكون أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين ويقع مقر الأمانة العامة الرسمي في مدينة الرياض وتتكون من القطاعات التالية :الشؤون السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والإنسان والبيئية والقانونية والمالية والإدارية ومركز المعلومات ومكتب الأمين العام والشؤون الإعلامية والمكتب الفني للاتصالات ومقره البحرين وبعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل.

المطلب الرابع- أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس

دول مجلس التعاون هي موطن لـ 51496 مليون مواطن منهم 30887 مليون يعيشون في السعودية فقط وقدر الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس 1658374 مليار دولار أمريكي أعلى قيمة كانت في السعودية 756662 مليون دولار أمريكي و أدناه في البحرين ب 33837 مليون دولار أمريكي وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة 21741 مليون دولار أمريكي تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على الـــــمرتبة الأولى

بـ 10066 مليون دولار أمريكي، أما بخصوص القوى العاملة فقدرت ب 21212 مليون عامل وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول2-2: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس سنة 2014

الدول	عدد السكان	اليد العاملة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
البحرين	1362	770	33 837	4,30
الكويت	3753	1516	172 644	2,30
عمان	4236	1349	80 815	3,40
قطر	2172	1456	208 915	600
السعودية	30 887	10699	756 662	3,60
الامارات العربية المتحدة	9086	5423	405 501	4,60
دول المجلس	51 496	21 212	1658 374	4,01

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع

http://unctadstat.unctad.org

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

سنحاول من خلال هذا المبحث التحدث عن دور مجلس التعاون الخليجي في تفعيل التجارة الخارجية بالإضافة إلى تفعيل التجارة البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي من جهة,ومن جهة أخرى الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر وما تتمتع به دول المجلس من مناخ استثماري تتوفر فيه معظم مقومات نجاح الاستثمار والتي من شأنها تشجيع جذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول- أثر قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة الخارجية

الفرع الأول- دور التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تنشيط التجارة الخارجية

أولا- أهمية التكامل الاقتصادي لدول المجلس:

التجارة الدولية بطبيعتها متعددة الأطراف فكل دولة تكون بحاجة إلى أنواع من موارد الاستثمار لا تستطيع تأمينها من جهة واحدة ,وهكذا نجد العلاقات الدولية متعددة الجوانب وعلى هذا تضطر كل دولة تقريبا "إن لم تكن منظمة إلى تكتل اقتصادي دولي" أن تعقد اتفاقات ثنائية مع كثير من الدول وتبحث عن تسديد قيم من هذه المستوردات والصادرات من كلا الجانبين غير أن هذا التكتل يسير الكثير من المشاكل لكل دولة هي طرف فيه فهو يتكفل لها بحل جميع مشاكلها التي تعترضها بوجود الاتفاق المسبق على كيفية الدفع وشروط التعاون بين الدولة بصفتها عضو في التكتل وبين باقي الدول الأعضاء.وتتمثل أهمية التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي في تنشيط التجارة الخارجية في:

- ✓ يساعد التكامل الاقتصادي في تحرير التجارة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم سهولة تدفق السلع والخدمات في ظل اتساع دائرة السوق خاصة في حالة تزايد الطاقات الإنتاجية لهذه الدول.
- ✓ أن دول الأعضاء في ظل التكتل الاقتصادي تستطيع أن تحقق نوعا من الحماية لمنتجاتها اتجاه الدول غير الأعضاء وفي إطار الاتفاقيات الدولية حيث أنها تفرض تعريفة موحدة وتفاوض ضمن اتفاقيات التجارة العالمية كعضو واحد.
- ✓ إن التكامل الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية نتيجة خفض تكلفة الواردات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يقلل من تكلفة الإنتاج وذلك بالإضافة إلى اتجاه القطاعات الاقتصادية في ظل هذا التكامل نحو تقديم السلع والخدمات المتخصصة ومن ثم دخول استثمارات جديدة تستفيد من الميزة النسبية المتوفرة ومن تم فتح فرص عمل جديدة.

✓ أن التكامل الاقتصادي يساهم في تهيئة المناخ الاستثماري أمام رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للدول الأعضاء وذلك لاتساع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار[1].

ثانيا- دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001-2019)[2]:

جدول 2-3: مؤشرات التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2001_2019)

الوحدة: القيمة بالمليار.

السنوات	صادرات	واردات	اجمالي التبادل التجاري	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
2001	143,83	81,42	128,43	62,42	176,66
2002	164,96	97,19	159 ,56	67,77	169,72
2003	212,75	119,99	200,41	92,76	177,30
2004	284,42	151,03	264,95	133,39	188,32
2005	389,57	180,77	332,84	208,80	215,50
2006	476,63	219,22	417,35	257,41	217,42
2007	532,56	287,15	499,03	245,41	185,46
2008	868,69	381,84	825,25	486,85	227,50
2009	699 ,03	331,38	746,14	367,65	210,94
2010	783,94	372,33	802,07	411,61	210,55
2011	951,42	427,65	886,96	523,77	222,48
2012	998,70	508,00	968,06	490,71	196,60
2013	1015,42	567,25	1044,30	448,17	179,01
2014	972,45	578,18	1040,44	394,27	168,19
2015	708,20	566,90	891,75	141,30	124,93
2016	560,73	469,27	721,33	91,46	119,49
2017	701,50	507,76	862,43	193,74	138,16
2018	895,40	510,65	976,30	384,75	175,35
2019	1044,56	637,91	1286,33	406,65	163,75

المصدر: مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل_جامعة أسون- المجلد 2، العدد 2، يناير 2021

trade statistics for international business

[1] نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التفاوت إلى التكامل**، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص244-294.

[2] بشار نبيل الملا، **رياض اسماعيل رياض، محمود محمد عبد الرزاق عنبر**، تأثير الخدمات اللوجيستية في دول مجلس التعاون، ص206-207.

باستعراض البيانات الواردة بالجدول أعلاه يتبين أن إجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 143.8 مليار دولار في عام 2001م وحد أقصى بلغ حوالي 1044.6 مليار دولار في عام 2019م بمتوسطا بلغ حوالي 652.9 مليار دولار في نفس فترة الدراسة .وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام الإجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة تبين انه ارتفع بمعدل نمو سنوي معنوي إحصائيا عند المستوى الاحتمالي 0.01 % بلغ نحو 9.2 % خلال نفس الفترة وقد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل حوالي 63.9 % مما يدل على النموذج يفسر حوالي 64%من التغييرات التي تحدث لإجمالي قيمة صادرات دول مجلس التعاون كما يتضح لنا.

كما يتبين أن إجمالي قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ 81.42 مليار دولار في عام 2001 وحد أقصى بلغ حوالي 637.9 مليار دولار في عام 2019 م بمتوسط بلغ حوالي 368.2 مليار دولار خلال فترة الدراسة .

يتضح من الجدول أن إجمالي قيمة التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 137.43 مليار دولار في عام 2021 م وحد أقصى بلغ حوالي 1276.3 مليار دولار في عام 2019 م بمتوسط بلغ حوالي 687 مليار دولار خلال فترة الدراسة[1].

كما تشير بيانات الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 119.5 مليار دولار في عام 2016 م وحد أقصى بلغ حوالي 227.5 مليار دولار في عام 2008 م بمتوسط هندسي بلغ حوالي 179.7 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

ومن خلال معطيات الجدول يتبين أن الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة يحقق فائض خلال فترة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات لدول مجلس التعاون وقد يفسر هذه النتيجة نمو صادرات دول مجلس التعاون بمعدل اقل من معدل نمو واردات دول المجلس خلال نفس الفترة.

ثالثا- التجارة البينية لدول مجلس التعاون والتكامل الاقتصادي:

1- التجارة البينية للمنتجات الوطنية:

يتكون الهيكل العام لمنتجات دول المجلس ذات المنشأ الوطني من المجموعات الأساسية للسلع والتي تضم المنتجات الحيوانية والنباتية ,والمنتجات الصناعية ومنتجات الثروة الوطنية ,وكما أشرنا سابقا فقد تطور حجم التبادل التجاري من هذه المنتجات بين دول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك ما تعكسه البيانات المتوفرة في هذا الجانب والتي يتناولها "**الجدول 2-4**" الذي يشير إلى اتجاه التجارة البينية لدول المجلس في هذه المنتجات خلال الفترة 2000م - 2004 م.

[1] بشار نبيل الملا، رياض اسماعيل رياض، محمود محمد عبد الرزاق عنبر، مرجع سابق ذكره، ص209.

جدول 2-4: واردات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني خلال الفترة 2000م-2004م

الوحدة: مليون دولار

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	1226,9	32	1399,3	33	1564,1	28	2025	30	2549	28
البحرين	377,6	10	398,9	9	497,3	9	578	10	692	8
السعودية	1078,8	28	1215,1	29	1484,2	27	1616	29	2195	25
عمان	341,9	9	367	9	405,7	7	504	9	1094	12
قطر	غ م	0	غ م	0	625,4	11	731	13	731	8
الكويت	821,4	22	877,9	21	988,4	18	1258	23	1686	19
الاجمالي	3876,6	100	4258,2	100	5565,1	100	6712	121	8945	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية, الأمانة العامة, النشرة الإحصائية، الأعداد 13، 14، 15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه:

1- أن واردات المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول المجلس قد ارتفع حجمها من حوالي 3.9 مليار دولار في عام 2000 م إلى أكثر من 8.9 دولار في عام 2004 م بمتوسط معدل زيادة بلغ حوالي 33% بين الفترتين.

2- أن واردات دولة الإمارات من دول المجلس خلال الفترة يتراوح وزنها النسبي مابين دول المجلس خلال السنوات 2000 م- 2004 م.

3- أن واردات المملكة العربية السعودية من دول المجلس يتراوح وزنها النسبي ما بين 25-29% من إجمالي الواردات لهذه المنتجات المتبادلة بين دول المجلس خلال نفس الفترة.

4- يشير الجدول إلى أن واردات دولة الكويت من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل ما نسبته 18% إلى 24% من إجمالي واردات المجلس من هذه المنتجات خلال فترة الدراسة.

كذلك فإن الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني تمثل أحد أهم مؤشرات تطور التجارة البينية لهذه الدول فوفقا لبيانات "**الجدول 2-5**" نلاحظ اتجاه التطور الايجابي لهذه الصادرات وذلك خلال الفترة 2000 م-2004 م وحسب السمات التالية:

جدول 2-5: صادرات دول مجلس التعاون من المنتجات ذات المنشأ الوطني 2002- 2004م

الوحدة: مليون دولار

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	189,5	4	240,1	5	242,1	4	632,7	8	779,3	3
البحرين	425,4	8	523,9	10	545,2	9	592,3	7	7291,1	8
السعودية	4102,4	78	3707,7	72	4315,1	68	5765,3	69	597,4	74
عمان	297,9	6	413,6	8	370,7	6	433,3	5	597,2	6
قطر	غ م	0	غ م	0	573,2	9	522,2	6	522,2	5
الكويت	214,6	4	254,6	5	278,1	4	365,3	4	329,6	3
الاجمالي	5229,8	100	5139,9	100	6324,4	100	8311,1	100	9835,5	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية ,الأمانة العامة ,النشرة الإحصائية ,الأعداد 13، 14، 15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

1- أن إجمالي الصادرات المتبادلة بين دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني الخليجي قد ارتفعت من 5.2 مليار دولار في 2000 م إلى أكثر من 9.8 مليار دولار في عام 2004م.

2- أن صادرات المملكة من المنتجات تمثل مابين 68% -78% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات الوطنية خلال فترة المقارنة .

3- أن صادرات المملكة من المنتجات تمثل يمثل مابين 7%- 10% من إجمالي صادرات المجلس من المنتجات الوطنية خلال سنوات 2000م-2004م.

4- أن صادرات دولة الإمارات من هذه المنتجات تمثل مابين 3%_8%من إجمالي صادرات دول المجلس من منتجات وطنية المنشأ

5- أن صادرات سلطنة عمان تمثل مابين 5%-8% من إجمالي صادرات دول المجلس من المنتجات ذات المنشأ الوطني .

6- وتأتي صادرات دولة الكويت من هذه المنتجات بنسب تراوحت بين 6%-5% من إجمالي صادرات دول المجلس من هذه المنتجات.

2- التجارة البينية لإجمالي المنتجات :

أخذت التجارة البينية للواردات والصادرات من مختلف المنتجات في دول مجلس التعاون نفس الاتجاه السابق الخاص بالتجارة في المنتجات ذات المنشأ الوطني لهذه الدول حيث اتسمت بالانخفاض بصفة عامة، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول أدناه.

فبالنسبة لواردات هذه الدول فإن الاتجاه العام لها يشير إلى الجوانب التالية [1]:

جدول 2-6: التجارة البينية لدول مجلس التعاون (الواردات) خلال الفترة 2002م-2004م

الوحدة:مليون دولار

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	1236,6	22	1478,9	23	1817,2	25	2022,6	25,5	2548,5	21
البحرين	377,7	7	399,0	6	497,0	7	477,0	6,0	680,9	6
السعودية	1078,6	19	1214,1	19	1433,0	20	1613,3	20,4	2194,7	18
عمان	1673,0	29	1924,6	30	1993,1	27	1826,0	23,0	3829,0	32
قطر	483,4	8	457,2	7	623,7	8	728,9	9,2	1099,6	9
الكويت	851,4	15	877,9	14	988,4	13	1257,8	15,9	1685,5	14
الاجمالي	5700,7	100	6351,7	100	7402,4	100	7925,6	100	12038,2	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العام، النشرة الإحصائية، الأعداد13، 14، 15.

نلاحظ:

1- أن إجمالي التجارة البينية لدول المجلس قد ارتفعت من حوالي 6 مليار دولار في عام 2000 م إلى أكثر من 12 مليار دولار في عام 2004 م.

2- أن واردات عمان من دول المجلس تمثل نسبة تتراوح بين 23- 29% من إجمالي هذه الواردات وهي تمثل أعلى نسبة من الواردات بين دول المجلس حسب الجدول.

3- أن ما تستورده دولة الإمارات من دول المجلس يأتي في المرتبة الثانية,حيث تمثل هذه الواردات مابين 21-26% من إجمالي الواردات المتبادلة بين دول المجلس خلال الفترة 2000-2004م وذلك وفقا لواردات هذا الجدول.

[1] مركز البحوث والدراسات، **العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي**، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ماي، 2007، ص14.

4- ثم تأتي واردات المملكة من دول المجلس في المرتبة الثالثة بمعدلات مختلفة خلال هذه الفترة تراوحت بين 18- 20% من إجمالي الواردات المتبادلة بين هذه الدول.

5_ بينما تمثل واردات الكويت من دول المجلس نسبة تراوحت ما بين 13- 16% من إجمالي هذه الواردات خلال نفس الفترة.

❖ أما فيما يخص الصادرات بين هذه السنوات فقد ارتفع حجمها من حوالي 6.9 مليار دولار سنة 2000 م إلى أكثر من 12.2 مليار دولار في عام 2004 م وذلك حسب البيانات الواردة في الجدول أدناه :

الجدول 2-7: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002م-2004م

الوحدة: مليون دولار

	2000	%	2001	%	2002	%	2003	%	2004	%
الإمارات	270,1	4	314,7	5	490,3	6	632,7	7	615,9	5
البحرين	428,7	6	523,9	8	542	7	729	8	744,7	6
السعودية	4270,2	62	3937,1	62	4463,4	58	6216	64	8214,4	67
عمان	1003,2	15	1031,2	16	1272	16	1062,1	11	1327,8	11
قطر	578,4	8	334,1	5	574,7	7	524,7	5	8396	7
الكويت	306,5	4	254,6	4	393,5	5	488,8	5	489,3	4
الاجمالي	6857,1	100	6395,6	100	7735,9	100	9653,3	100	12231,7	100

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

1- صادرات المملكة تمثل مابين 58-67% من إجمالي صادرات دول المجلس خلال فترة الدراسة.

2- أن صادرات سلطنة عمان إلى بقية الدول تمثل مابين 11-16% من إجمالي هذه الصادرات.

3- بينما حققت صادرات دولة الإمارات معدلات منخفضة تراوحت بين 4-7%.

4- وكذلك نلاحظ أن صادرات الكويت أصبحت منخفضة حيث تراوح معدلها بين 4-5% إلى إجمالي صادرات دول المجلس خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص إجمالي التجارة البينية لدول المجلس حلال الفترة من 2006 إلى 2019 فهي كالتالي:

الجدول 2-8: التجارة البينية الإجمالية لدول المجلس خلال الفترة 2007- 2016 (صادرات).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	11,754096	27,006014	-31,4296	26,088027	31,25313	0,5997486	10,936391	-8,207934	-17,83196	-22,70453
الكويت	11,916317	39,504561	-38,24613	29,569367	45,906892	16,463015	-3,202635	-11,28798	-46,9965	-14,50285
عمان	14,393195	52,757978	-26,69081	32,36642	28,661572	10,715862	6,442563	-8,610908	-37,05132	-5,991622
قطر	23,401677	60,180714	-28,67452	56,152758	52,669642	16,176779	2,927904 2	-3,846002	-40,74766	-26,50014
السعودية	10,422848	34,343352	-38,64838	30,590077	45,215674	6,4990581	-3,22579	-8,896504	-40,55759	-9,811186
الإمارات	22,696395	33,915356	-19,7368	11,458333	41,138785	19,10064	4,026931 5	-8,331596	-12,40671	-1,812415
الاجمالي	94,584528	247,708002	-183,42624	186,224982	244,845695	139,555103	17,90536 47	-49,180924	-195,59174	-81,322743

المصدر: http:// unctadstat_unctad.org

نلاحظ أن:

1- إجمالي الصادرات المتبادلة بين دول المجلس قد بلغت 94,584 مليار دولار وذلك سنة 2007 م، لترتفع بذلك سنة 2008 -2011 م إلى 244,84 مليار دولار.

2- تقدر قيمة الصادرات فيما بين دول المجلس سنة 2012 م بـ 139,55 مقابل ما نسبة 49,1809- سنة 2014 م. لتنخفض سنة 2016 م إلى 81,322- مليار دولار.

الفرع الثاني- متطلبات نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء ومعوقاتها

أولا- متطلبات نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء:

التجارة البينية هي تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة[1].

ويتوقف مدى نجاح التجارة البينية بين الدول الأعضاء في أي تكتل اقتصادي على مجموعة من العوامل والتي نوجزها فيما يلي:

1- *الحواجز التجارية الجمركية والغير جمركية*:

حيث تتأثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى حد كبير بمدى وجود الحواجز التجارية التي تعيق تدفق السلع بينها، وهذه الحواجز كانت في السابق في معظمها عبارة عن تعريفات جمركية لكن في العقود الأخيرة برزت حواجز جديدة غير جمركية تتمثل في نظام حصص الاستيراد وقيود على الصادرات وإعانات التصدير، والمواصفات الفنية، والمتطلبات البيئية والمعايير الصمة.

2- *اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول*:

كلما كانت هياكل الإنتاج مختلفة بين الدول الأعضاء كلما كان لذلك أكثر أثرا ايجابيا على التجارة البينية كونها تعكس تنوع المنتجات التي من الممكن تبادلها التي تشبع حاجات مختلفة لمواطني هذه الدول.

3- *اتفاقيات تجارية ومعاملة تفضيلية*:

تعزز اتفاقيات التجارة الحرة سهولة انسياب التجارة البينية بين الدول الأعضاء من خلال احتوائها على عدد من المكونات والآليات مثل : معاملة تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء ,تحديد حقوق وواجبات الأعضاء ووضع آليات لحل النزاعات التجارية وتوحيد المعايير والمقاييس الفنية للصادرات.

4- *الميزة النسبية*:

يقصد بالميزة النسبية مدى كفاءة دولة معينة في إنتاج السلع والخدمات أكثر من غيرها وتعتمد الميزة النسبية كذلك على مدى تمتع الدولة بموارد اقتصادية سواء كانت بشرية أو طبيعية مما يؤهلها للتخصص في إنتاجها وبالتالي تصديرها.

[1] مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، **السوق الاسلامية المشتركة التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة**، مركز الإحصاء الاقتصادي والبحوث، أنقرة، 2007، ص16.

5- البنية التحتية:

تحتاج عملية نقل السلع بين الدول الأعضاء إلى بنية تحتية متطورة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التصدير والاستيراد والنقل والتخزين. وهذا يشمل شبكات النقل البري والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء والماء.

6- شبكات النقل والتوزيع والتسويق:

من الأمور التي تعيق التبادل التجاري الدولي عدم كفاءة نظم النقل والتوزيع والتسويق الداخلي في الدول المستوردة فمجرد إدخال السلع داخل الحدود الجغرافية للدولة المستوردة لا يضمن بالضرورة وصولها إلى المستهلكين بالسرعة والكميات والأسعار المناسبة، فهناك دور كبير للموزعين المحليين من تجار جملة وتجزئة ووكالات إعلان ووسائل إعلام وشبكات التوزيع[1].

ثانيا- معوقات التجارة البينية بين دول المجلس:

إن غياب السياسة التجارية الموحدة قد يكون واحدا من أهم العقبات التي تواجه التجارة البينية الخليجية، فالتعامل المنفصل مع منظمة التجارة العالمية يضعف الوضع التفاوضي للدول المعنية، ويحد من قدرة دول المجلس على توحيد سياساتها التجارية وخاصة ما يتعلق منها بالتعريفات الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي ومن شأن النظرة المحلية للمنتجات الوطنية أن تحد من الوضع التنافسي للصناعات الخليجية وبالتالي تقلل من أهمية هذه الصناعات وتعوق مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في ظل تماثل الهياكل الإنتاجية لاقتصاديات دول المجلس من حيث حاجاتها إلى عناصر الإنتاج عدا الطاقة ورأس المال، وكنتيجة للسياسات التجارية لهذه الدول اتجهت استثمارات الدول الخليجية نحو صناعات تنافسية، بدلا من اتجاهها نحو صناعات تكاملية، الأمر الذي زاد من تشبث كل دول المجلس بحماية صناعاتها الناشئة، خوفا من خسارة المنتجين علما بأن الخسائر المرتبطة بعدم حماية الصناعات الوطنية الناشئة هي خسائر اقتصادية فقط، في حين تعتبر منافع تحرير التجارة البينية الخليجية وتحقيق التكامل الاقتصادي دائما اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا[2].

كما تعاني التجارة البينية الخليجية من معوقات أخرى قد تكون في معظمها نتاجا مباشرا أو غير مباشر للمعوقات سالفة الذكر، فباعتمادها على عناصر ومدخلات الإنتاج الأجنبية تصبح تكاليف الإنتاج في دول المجلس الأعلى من مثيلاتها خارج هذه الدول فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هامش الزيادة في تكلفة إنشاء الصناعات الخليجية على مبدأ تسليم المفتاح تزيد بنسبة 30%، 60% من تكلفة إنشاء مثيلاتها في الاتحاد الأوروبي وبطبيعة الحال فإن ارتفاع تكاليف الانتاج يضعف الوضع التنافسي للمنتجات الخليجية أمام مثيلاتها غير الخليجية ويقود

[1] رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والطموح،www.cba.edu.kw .

[2] رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره.

الجهات المعنية في دول المجلس إلى التدخل وحماية المنتجات، الأمر الذي يعوق حركة التجارة ويعوق مسيرة التكامل الاقتصادي[1].

ومن المعوقات الأخرى تلك المرتبطة بعدم توفير البيانات والإحصاءات التجارية الدقيقة في الوقت المناسب لاتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق وتلك المتعلقة بالنقل مثل التأخير المرتبط بإجراء العبور بين الدول جراء تأشيرة العبور وتفتيش الحمولات في مراكز الحدود وغيرها من الإجراءات المعوقة والمكلفة مثل سير الشاحنات في قوافل. إن من شأن هذه المعوقات أن تزيد من تكليف البضائع والمنتجات العابرة وبالتالي تضعف من وضعها التنافسي أمام مثيلاتها غير الخليجية[2].

الفرع الثالث– التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي

أولا– التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس:

في إطار هذه النظرة العامة، نلاحظ أن مستوى التجارة البينية لدول مجلس التعاون قد أخذ في التحسن بصفة عامة، خاصة خلال الفترة التي أعقبت قيام الاتحاد الجمركي، فقد ارتفع حجم الواردات البينية لدول المجلس بين عامي 2003–2004 م بما نسبته 52 % مقارنة بما نسبته 26% من حجم الواردات لدول المجلس من بقية دول العالم، وكذلك عند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول المجلس.

كما نلاحظ نمو الواردات البينية لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة تراوحت بين7 إلى 17% خلال الفترة 2000– 2003 م. وذلك ما يوضح الجدول أدناه الذي يشير الى مستوى تطور التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بمستواها مع بقية دول العالم، حيث نلاحظ استقرار مستوى التجارة البينية لدول المجلس عند معدل 8 %تقريبا من إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه الدول، مما يشير إلى الاعتماد الكبير لدول المجلس في تجارتها مع العالم الخارجي والتي تشكل 92 % حسب هذا الجدول[3].

---

[1] البحطيطي عبد الرحيم، **دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية**، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون، جامعة الملك فيصل كلية العلوم الإدارية والتخطيط، 1421هـ، ص231.

[2] اليوسف يوسف خليفة، **السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي**، ندوة مجلس التعاون 1992، ص65.

[3] مركز البحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص18.

جدول 2-9: تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000- 2004م)

الوحدة: مليون دولار

	الواردات					الصادرات				
	البينية	%	العالمية	%	الإجمالي	البينية	%	العالمية	%	المجموع
2000	5701		70584		76285	6827		87222		94079
2001	6352	11	78834	12	85186	6396	-7	81868	-6	88264
2002	7402	17	80692	2	88095	7736	21	83934	3	91670
2003	7926	7	95142	18	103068	9653	25	105685	26	115338
2004	12038	52	119565	26	131603	12232	27	169414	60	181646

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الأمانة العامة.

الشكل 2-2: تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس (2000- 2004 م)

القيمة: بالمليون دولار

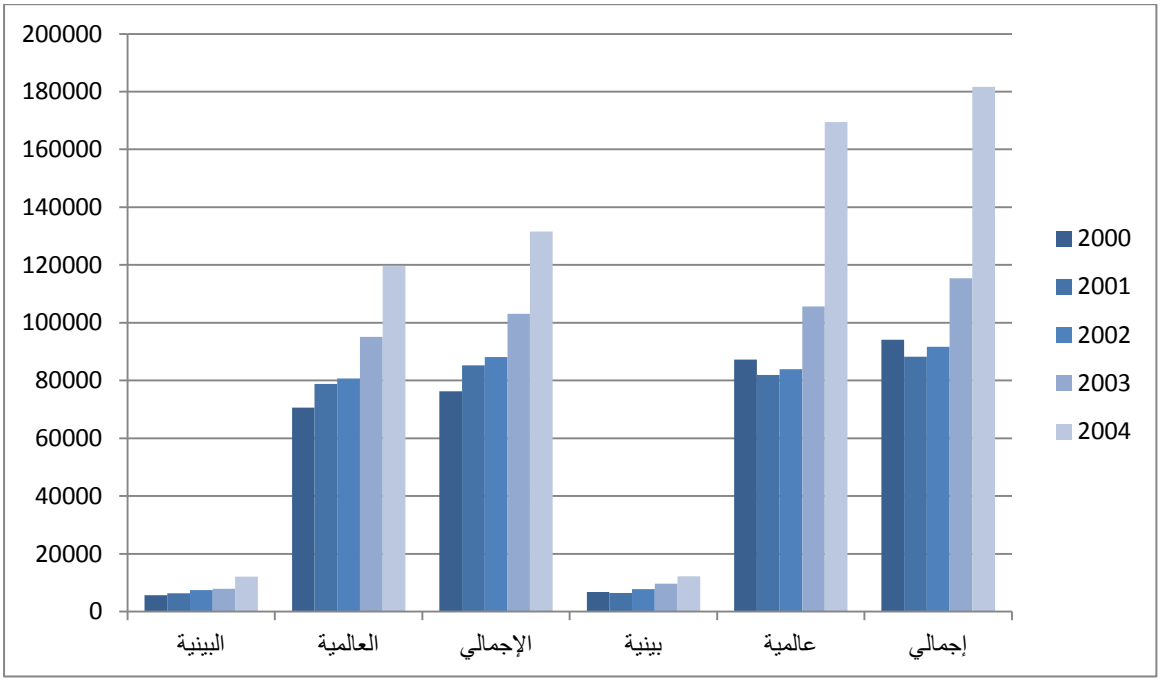

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لما سبق.

ثانيا- دور التجارة البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي:

يؤكد المختصين في مجال التجارة العالمية على ان التكتلات الاقتصادية من الناحيتين النظرية والعمليات تساهم في رفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصادي للأسواق التي تغطيها منطقة تجارية معينة وذلك باعتبار أن هذه المنطقة تساعد على زيادة التجار في ما بين الدول الأعضاء بها، نتيجة إزالة القيود الجمركية والإدارية بين هذه الدول ومن ثم توسيع دائرة الأسواق وسهولة تدفق السلع التي كانت سابقا تواجه معوقات كمية أونوعية تزيد من تكلفة وصولها إلى المستهلك النهائي، باعتبار أن هذه السلع قد أصبحت تواجه تعريفة جمركية موحدة مما يزيد من فرص تدفقها بين الدول الأعضاء بالتكتل الاقتصادي مما يجعل من التجارة البينية أداة أساسية في تطوير أبعاد التكامل الاقتصادي بين الدول الداخلة في تكتل اقتصادي معين.

الجدول 2-10: تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس خلال (2007 – 2010 م)

الوحدة: مليون دولار

		2000	2001	2002	2003	2004	2007	2008	2009	2010
الصادرات	البينية	5701	6352	7402	7926	12038	285509	286420	279111	293162
	"" %		11	17	7	52	/	27	3-	5
	العالمية	70584	78834	80692	95142	119565	903105	1175804	1101016	137882
	%		12	2	18	26	/	30	6-	69-
	المجموع	76285	85186	88095	103068	131603	1128614	1462224	1380127	431044
الواردات	البينية	6857	6396	7736	9653	12232	202348	274042	232396	261266
	%		7-	21	25	27	/	35	15-	12
	العالمية	87222	81868	83934	105685	169414	2630407	3553334	2873242	3147635
	%		6-	36	26	60	/	35	19-	95
	المجموع	94079	88264	91670	115338	181646	2832755	3827376	3105638	3408901

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء، النشرة الإحصائية العدد 20، 2012.

نلاحظ ارتفاع حجم التجارة البينية بالنسبة للواردات لدول المجلس بين سنتي 2003 الى 2004 بما نسبته 52 % مقارنة بما نسبته 26 % من حجم واردات دول المجلس من بقية دول العالم. كما نلاحظ أن مستوى التجارة البينية لدول المجلس قد أخذت في التحسن بصفة عامة خاصة خلال الفترة التي اعقبت قيام الاتحاد الجمركي، فقد ارتفع حجم التجارة البينية بالنسبة للواردات لدول المجلس بين عامي 2009- 2010 بما نسبته 95% من حجم

واردات دول المجلس مع بقية دول العالم وذلك عند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول المجلس.

نلاحظ أيضا نمو التجارة البينية (فيما يتعلق بالواردات) لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة تراوحت ما بين 15 % إلى 35 % خلال 2007- 2010 م وذلك ما يوضحه الجدول أعلاه الذي يشير الى مستوى تطور التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بمستواها مع بقية دول العالم، حيث نلاحظ استقرار المستوى التجارة البينية عند معدل 8 % تقريبا من إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه الدول مما يشير إلى اعتمادها في تجارتها مع العالم الخارجي والتي تشكل 92%.

المطلب الثاني- أثر مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول- السياسات والحوافز الممنوحة لجذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

لقد أدركت دول المجلس الاهمية الكبيرة للاستثمار، خصوصا الاستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل المشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق التقدم والرقي الاقتصادي وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل والصادرات، لذلك عملت على إصدار العديد من التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار المحلي والجاذبة للاستثمار الأجنبي وتعمل على استراتيجية موحدة لهذه الاستثمارات وفقا للإمكانيات المتوفرة في كل دولة.

ولقد اتخذت دول مجلس الخليج العديد من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة امام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة فالتملك الكامل بنسبة 100 % للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكنا في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة امام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الحساسة التي تظهر فيما يسمى "القائمة السلبية". كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية او الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة، فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزالت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام 2004 م، وكذلك الحال قامت السعودية ضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب والتي كان من أهمها الخدمات المالية، والمصرفية، وخدمات الاتصالات، وتوزيع السلع، والاستثمار في خدمات الكمبيوتر[1]، وفيما يلي أهم الحوافز التي قدمتها دول المجلس لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] Muawya Ahmed Hussein, **Impacts of foreign Direct Investment Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries**, International review of Business research papers, Oman, 2009, p7.

الجدول 2-11: السياسات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدول المجلس.

البحرين	خففت القواعد على الشركات الغير خليجية لامتلاك البيانات وتأجير الأراضي، كما تم تأسيس مكان واحد شامل لتسهيل الاجراءات والتراخيص وزيادة الملكية الأجنبية من 49% إلى 100% من الأعمال التجارية إجمالا لكن في بضعة قطاعات أساسية ومثال على ذلك: نفط وألمنيوم.
الكويت	أجازت القانون الذي يسمح للأجانب بامتلاك 100% من الشركات الكويتية كما تم تخفيض الضرائب المتعلقة بالشركات من 55% إلى 25% وتم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
سلطنة عمان	سمحت بـ100 % ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات، تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل المنخفض بين الشركات العمانية والأجنبية ذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من 7.5% إلى 12% وتنزل النسبة للشركات الأجنبية من 50% إلى 15% ، كما تم إعادة تعريف الشركة الاجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها 70% ملكية أجنبية بدلا من 49% وسمحت للشركات غير الخليجية بامتلاك البيانات وتأجير الأراضي، السماح بالملكية الاجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بدءا بقطاع تكنولوجيا المعلومات في 2003 م.
قطر	سمحت بـ 100% ملكية أجنبية في الزراعة، الصناعة، الصحة، التعليم، والسياحة وإجراءات استثمار كفوءة، ثم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من 35% الى 30%.
المملكة العربية السعودية	شرعت قانون استثمار جديد وأسست سلطة الاستثمار المشترك لتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتضمن مكان شامل للإجراءات. وسمحت بـ 100% ملكية أجنبية في معظم القطاعات ويشمل ذلك: الغاز، توليد الطاقة، تحلية المياه والبتروكيماويات، كما خفضت ضريبة الدخل المتعلقة بالشركات للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من 45% الى 30% وسمحت لغير السعوديين بامتلاك العقارات لمزاولة عملهم أو لغرض سكنهم، ما عدا في المدينة المنورة ومكة.

الامارات العربية المتحدة	أعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة في السبيكة الذهبية والبحث وتطوير التكنولوجيا والأنشطة المالية، وقد أرخت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع عقارات معينة.

Source : Muawya Ahmed Hussein, Impacts of foreign direct investment Growth in the Gulf cooperation council (GCC) countries, International review of business Research papers , Oman, 2009.

الفرع الثاني- اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي

منذ أوائل التسعينات، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونية لصالح المستثمرين الأجانب. وتشمل هذه التطورات المواتية تحرير دخول المستثمرين ومنحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية وخفض الضرائب وتوفير الضمانات والحماية. وهناك حاليا العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل وتمتلك مكاتب تابعة لها في دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها: مجموعة شركات "رويال دانتش شل"، وشركة "هيونداي" للهندسة، و"جنرال إلكتريك"، و"بريتش بتروليوم" ويلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد نمت بنسبة 31,5 % خلال عام 2008 م، ووفقا للتقرير الصادر عن بيت الاستثمار العالمي "جلوبل" كما نمت بمعدل سنوي مركب مقداره 57,2% خلال الفترة ما بين العام2003 م والعام 2008 م.

ومن بين كبريات الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي المملكة العربية السعودية.

أولا- المملكة العربية السعودية:

حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008 م ما قيمته 38,3 مليار دولار أمريكي بزيادة مقدارها 57,2%. وعلى أساس معدل النمو السنوي المركب ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها[1]، والشكل المواليبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السعودية في الفترة (2000 م- 2006 م).

[1] Jones Romos, **Saudi Arabia the most country atracting FDI**, report disponible in : http:// Arabic.arabianbusiness.com/banking-finance/2009/oct/17/29532, le 18/ 12/ 2011.

الشكل 2-3: تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة العربية السعودية حسب مجموعات الدول القارية "مليون ريـال"

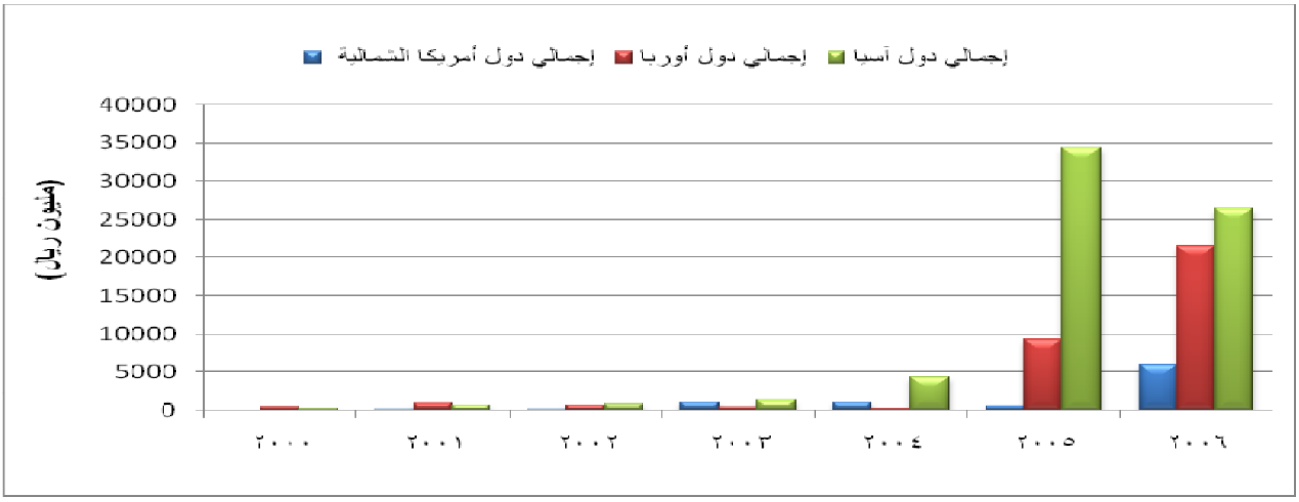

المصدر: بندر بن أحمد أبا الخليل، الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية، بحث ميداني، منشور على الموقع: .Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

وبملاحظة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية على المستوى القاري كما في الشكل السابق، يتضح أن دول قارة آسيا تظهر في المرتبة الأولى في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها إلى المملكة منذ عام 2002 م ليبلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة لها في المملكة 26370 مليون ريال في عام 2006 م تليها قارة أوروبا بمقدار 21503 مليون ريال و قارة أمريكا الشمالية بمقدار 599 مليون ريال.

هذا ما يدل أن الاستثمارات الاجنبية الوافدة إلى السعودية لا تقتصر على منطقة معينة بل من عدة مناطق في العالم، حيث في عام 2008 م احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى السعودية بنسبة 15,4% ، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13,6% ، ثم الكويت11,7% ، فرنسا 9 % ، هولندا 8,8% واليابان بنسبة 6,1 % [1].

[1] The Economic Developement and Globalization Division (EDGD) foreign direct investment report, **Economic and social commission for Western Asia (ESCWA)**, technical paper united nations, New York, 2009, p6.

شكل 2-4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية في عام 2008م.

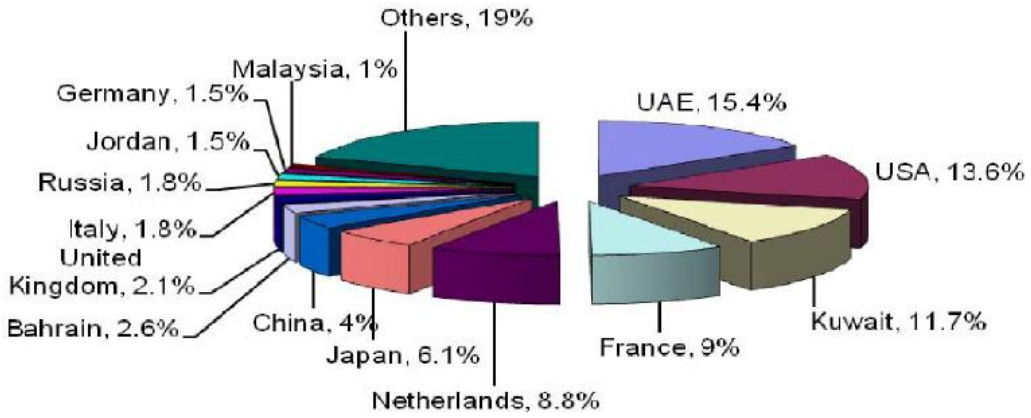

Source : Foriegn Direct Investment Report 2009.

وبصفة عامة لقد حافظت السعودية على مكانتها كأكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمنطقة غرب آسيا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية 28.1 مليار دولار في 2010 م متراجعة عن المستوى السابق وقدره 35.5 مليار دولار في 2009 م وشكلت الاستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية 48 % من مجموع الاستثمارات الواردة لمنطقة غرب آسيا التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي. استقطبت السعودية استثمارات اجنبية قدرها 35,5 مليار دولار في 2009 م، فضلا عن 38,3 مليار دولار في 2008 و24,3 مليار دولار في 2007 و 18,3 مليار دولار في 2006 م و 12 مليار دولار في 2005 م وحسب الأونكتاد ، بلغ متوسط قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للسعودية 245 مليون دولار سنويا للفترة الممتدة من 1990 م إلى 2000م.

ويعد أداء السعودية في 2010 م أفضل بكثير من المتوسط، خصوصا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات عدة فقط، يعود جانب من هذا الأداء المتميز بشكل عام على خلفية انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية 2005 م وما صاحب ذلك من تحسينات وتطويرات للقوانين والتشريعات الاقتصادية للمملكة التي شملت فتح قطاع الخدمات المالية أمام المنافسة الأجنبية. من جملة الأمور، قررت السلطات السعودية تقليص عدد الأنشطة المحظورة والمستثمرين الأجانب في ما يعرف بالقائمة السلبية[1].

[1] جاسم حسين، **دول الخليج في تقرير الاستثمار العالمي**، 2011 م، مقال متوفر على الموقع http:// www.aleqt/2011/30/article564011.

والجدول الموالي يوضح الاحصائيات المشار إليها سابقا، أي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية في الفترة 1990- 2010 م.

جدول 2-12: يبين الإحصائيات المشار إليها سابقا

السنة	2000 -1990	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة	245	12	18,3	24,3	38,3	35,5	28,1

المصدر: جاسم حسين، دول الخليج في تقرير الاستثمار العالمي 2011م.

ثانيا- الإمارات العربية المتحدة:

يعد اقتصاد دولة الإمارات العربية من أكثر اقتصاديات المنطقة تنافسية وجذبا للاستثمارات الأجنبية حيث تحظى الإمارات بثقة كبيرة من قبل المجتمع الاقتصادي العالمي، وتعتبر حالة متميزة بين دول العالم. فقد احتل الاقتصاد الإماراتي المرتبة الأولى عربيا في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007 م، وذلك ضمن مجموعة الدول الثالثة (الدولة في مرحلة متقدمة من التطور). ولقد نمت الاستثمارات الأجنبية بالدول بنسبة 11% لعام 2006 م، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 18,7 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 16,86 مليار دولار أمريكي لعام 2005 م. وذلك بفضل بيئة الأعمال الجاذبة والسياسات الاقتصادية المنفتحة و الموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي، حيث تتميز الإمارات بمناخ اقتصادي منافس يندر وجوده في أي بلد آخر مثل عدم وجود ضرائب وحرية كاملة لتحويل رؤوس الأموال والأرباح من دون قيود وعوائق، ووجود مصادر مهمة للطاقة وقوى عاملة رخيصة، وبنية تحتية على أحدث المستويات بالإضافة إلى الإلتزام الحكومي نحو الاستثمار الأجنبي من جهة وإلى الاستقرار السياسي و الأمني والانفتاح الاقتصادي والعلاقات المتوازنة مع دول العالم من جهة أخرى[1].

ولقد استقطبت الإمارات استثمارات أجنبية مباشرة قدرها 13,7 مليار دولار في 2008 م محتلة المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي حققت 38,3 مليار دولار في 2008 م ولكن حدث هبوط كبير في قيمة الاستثمارات الواردة في أعقاب الكشف عن أزمة مديونية دبي وما أعقبها من انخفاض في مستوى الثقة بالاقتصاد الإماراتي برمته.

حيث وفي نفس هذه السنة كانت المملكة المتحدة المصدر الأول لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الإمارات العربية المتحدة بمقدار 4.6 مليار دولار أمريكي بنسبة 24.6 % من التدفقات الداخلة، وتأتي اليابان في المرتبة

[1] عبد الله آل صالح، **تجربة الإمارات حول واقع ال IDE في مجلس التعاون وسبل تطويره**، مداخلة ضمن الملتقى الأول للاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي دبي، الإمارات العربية المتحدة، 3 مارس 2008، ص4-5.

الثانية بمقدار 3.9 مليار دولار أمريكي بنسبة 20,7 % من التدفقات الداخلة، ثم الهند بمقدار 2,1 مليار دولار أي بنسبة 11,2 % من التدخلات الداخلة، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار1,2 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 6,2 % من التدفقات، ثم ايران بمقدار 800 مليون دولار أمريكي بنسبة 4,1 % من التدفقات الداخلة[1].

و هاته الدول مجتمعة تشارك بنسبة 66 % من التدفقات الوافدة الى الإمارات العربية المتحدة[2].

ثالثا- الكويت وعمان :

شهدت دولة الكويت وسلطنة عمان انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليهما وعلى الرغم من أن كلا البلدين عملا على تخفيف القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية، فقد سجلت الكويت انخفاضا بنسبة 54.5 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها في عام 2008 م مقارنة بالعام 2007 م، في حين سجلت عمان انخفاضا بنسبة 6.3 % في إطار جهوده الرامية إلى زيادة المشاركة الأجنبية أقر مجلس الأمة الكويتي قانونا لخفض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في الكويت من 55 % إلى 15% هذا بالإضافة إلى إلغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية في سوق الأوراق المالية الكويتية وفي عام 2010 م ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكويت بشكل طفيف لتصل ما مقداره 1 مليار دولار أمريكي فضلا عن 57 مليون دولار في 2008 م.

أما عمان فقد انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها عام 2009 م إلى 1.5 مليار دولار بعدما كانت حوالي 2.9 مليار دولار في 2008 م ولكنها ارتفعت لتحقيق 2 مليار دولار في 2010 م[3].

والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من عمان والكويت:

الجدول 2-13: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من الكويت وعمان

السنة / الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	الوحدة = مليون دولار
الكويت	24	233	121	121	57	
عمان	112	1540	1686	3124	1982	

Source : The Economic Developement and Globalization Division (EDGD), op citp, p2.

[1] جاسم حسين، **دول الخليج في تقرير الاستثمار العالمي 2011 م**، مقال متوفر على الموقع http://www.aleqt.com/2011/07/30/article-564011.html, le 16/03L 2012.

[2] The Economic Developement and Globalization Division (EDGD), op-citp.

[3] وائل المرادي، **ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج**، مقال متوفر على الموقع : http://www.africanmanager.com/site ar/ detal article.php? art id=2722, le 18/12/2011.

وبالرغم من أن عمان تستقطب أكثر من 59 دولة في مجال الاستثمارات (حسب إحصائيات 2007م) إلا أن تسعة دول فقط تشكل ما مقداره 81 % من التدفقات الإجمالية الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد احتلت المملكة المتحدة المرتبة الأولى في الاستثمارات الأجنبية والوافدة إلى عمان بنسبة 24 %. والشكل يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عمان من مختلف الدول.

الشكل 2- 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول إلى دولة عمان 2007 م " % "

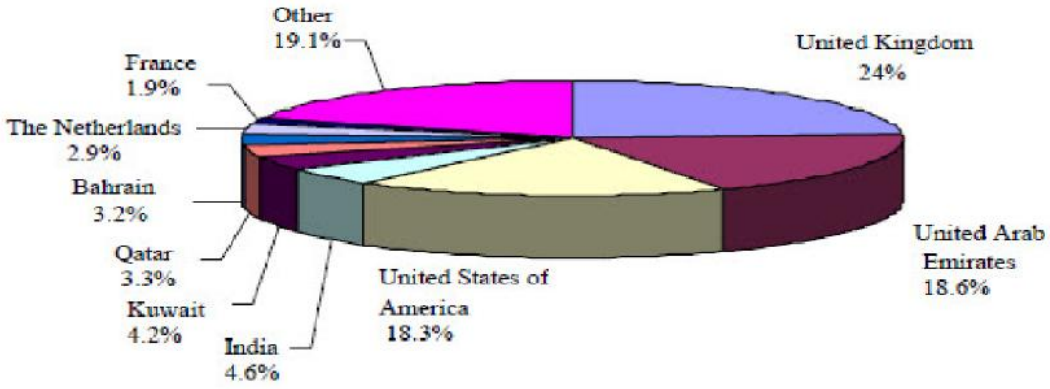

Source : Foriegn Direct Investment Report 2009.

رابعا- البحرين وقطر:

لقد عانى الاقتصاد القطري من معضلة تراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من 8.1 مليار دولار في 2009 م إلى 5.5 مليار دولار في 2010 م. وترجع النسبة الجيدة التي حققت في 2009 م إلى السياسات الحكومية الرامية إلى تسهيل اللوائح التنظيمية المطبقة على المشاركين الأجانب. وفي قطر تم توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات الغاز الطبيعي المسال، والطاقة، والاتصالات، ويذكر أن قطر سجلت معدل نمو على طول الفترة (2000- 2008م) وصل إلى 41.9 % ويتوقع على نطاق واسع صعود حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة استعدادا لاستضافة فعاليات كأس العالم 2022[1].

من جهة أخرى، تدنت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البحرين من 257 مليون دولار في 2009م إلى 156 مليون دولار في 2010م. في حين أنه شهدت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البحرين في عام 2008م ارتفاعا حيث سجلت ما قيمته 1.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1.76 مليار دولار أمريكي في 2007م.

[1] أشرف القاسمي ، **زيادة الإستثمارات الأجنبية في دول الخليج مرهون بتطوير التشريعات** ، مقال متوفر على(http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=334356 le 27/05/2012

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في الاقتصاد البحريني إذ يساهم بنسبة 8 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين وتقرير 2008م[1].

خامسا- دول مجلس التعاون الخليجي (GCC countries) :

حققت دول الخليج مؤخرا تحسنا في الأداء الاقتصادي عامة وسياسة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من و إلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وخاصة فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، هاته الدول التي أثبتت مكانتها في قوقعة الاستثمار الأجنبي المباشر طيلة السنوات الأخيرة لكن بنسب متفاوتة، ففي عام 2004 م نجد أن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي المرتبة الأولى للعامين 2005 م و2006 م على التوالي. فيما كان حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الكويت الأقل بين دول المجلس خلال الفترة بين عام 2004 م و عام 2006 م الموالي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل 2-6: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2004-2006م)

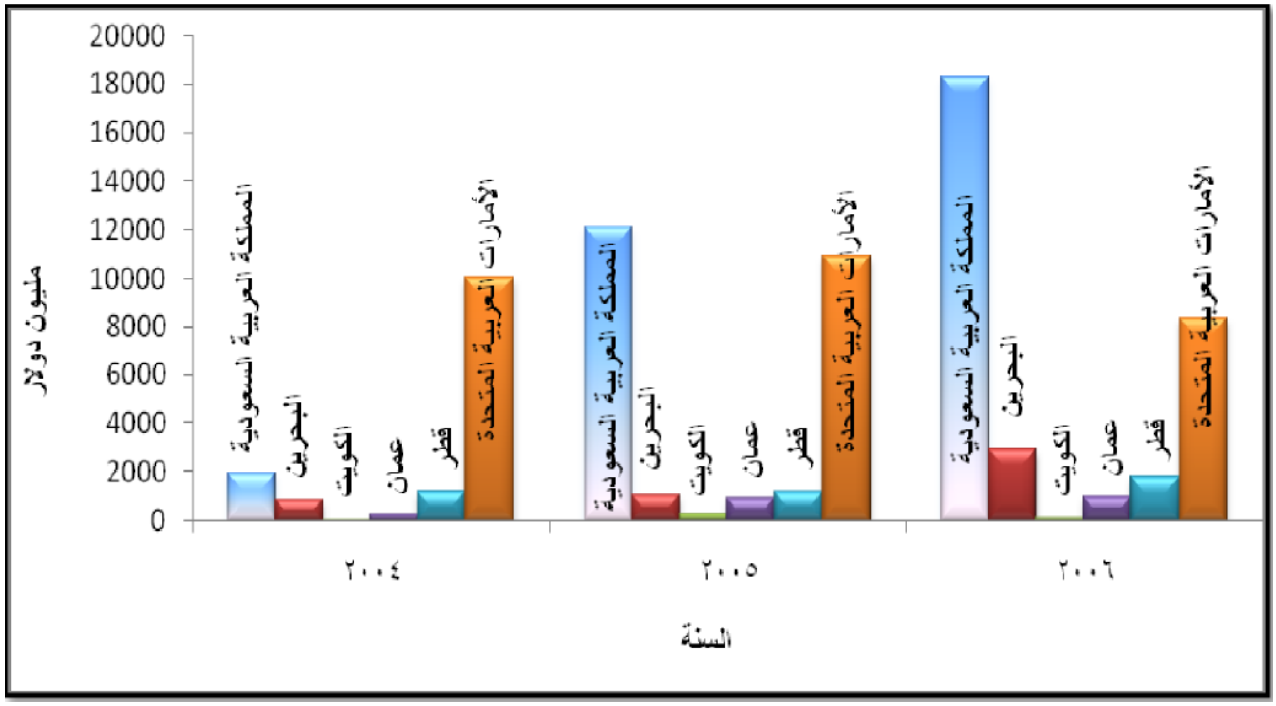

Data Source: FDI Inflows, World Investment Report 2007.

[1] The Economic Development and Globalization Division (EDGD). op cit . p .10.

كذلك بمقارنة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى رأس المال الثابت المحلي لدول المجلس نجد أن هذه النسبة ارتفعت للمملكة العربية السعودية في عام 2006 م بمقارنة عانم 2004 م و 2005 م على الرغم من نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت للمملكة في عام 2006 م مقارنة بعام 2004 م والمتمثل في نمو الاستثمارات الخاصة والحكومية والاستثمارات في قطاع النفط بنسب 19.7 % و 7.2 % و 9 % على التوالي (وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية، حقائق و أرقام 2007 م). وهذا يظهر بصورة جلية للدور المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم الأصول التي تساعد في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.

كما جاءت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صافي رأس المال الثابت للبحرين لتكون الأعلى حيث بلغت 98.7 % في عام 2006 م. والتي تعكس الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد البحريني، أما النسبة الأقل فكانت لدولة الكويت التي بلغت 7% لنفس العام[1]، ووصل حجم التدفق الداخل إلى دول مجلس التعاون الخليجي ذروته عام 2008 م، حيث قدر بـ 60 مليار دولار أمريكي، إلا أن هذه التدفقات انخفضت حيث سجلت هذه الدول في 2009 م 47.3 مليار دولار، واستمر الانخفاض للسنة الثانية على التوالي عام 2010 م.

حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي قيمة 39.8 مليار دولار من حجم التدفقات الأجنبية المباشرة الداخلة، أي سجلت دول المجلس انخفاضا بنسبة 15.3% في 2010 م مقارنة بـ 2009 م.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي (التدفقات الخارجة) الذي يضم ما يقرب من 72 % من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي، أيضا للعام الثاني على التوالي، حيث انخفضت بنسبة 55 % في عام واحد فقط من 233 مليار دولار في عام 2009 م إلى 10.5 مليار دولار في عام 2010 م.

وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008 م، ومع ذلك يساهم مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 60 % من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى العالم العربي، و الشكل التالي يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2000 م– 2010م)[2].

[1] بندر بن أحمد أبا الخيل، **الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية**، بحث ميداني في 05/03/2012.

[2] GCC Brief , Report of GCC FDI flows decline for second consecutive year in 2010, Kuwait, 15 october, 2011, p3.

شكل 2-7: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من وإلى مجلس التعاون الخليجي

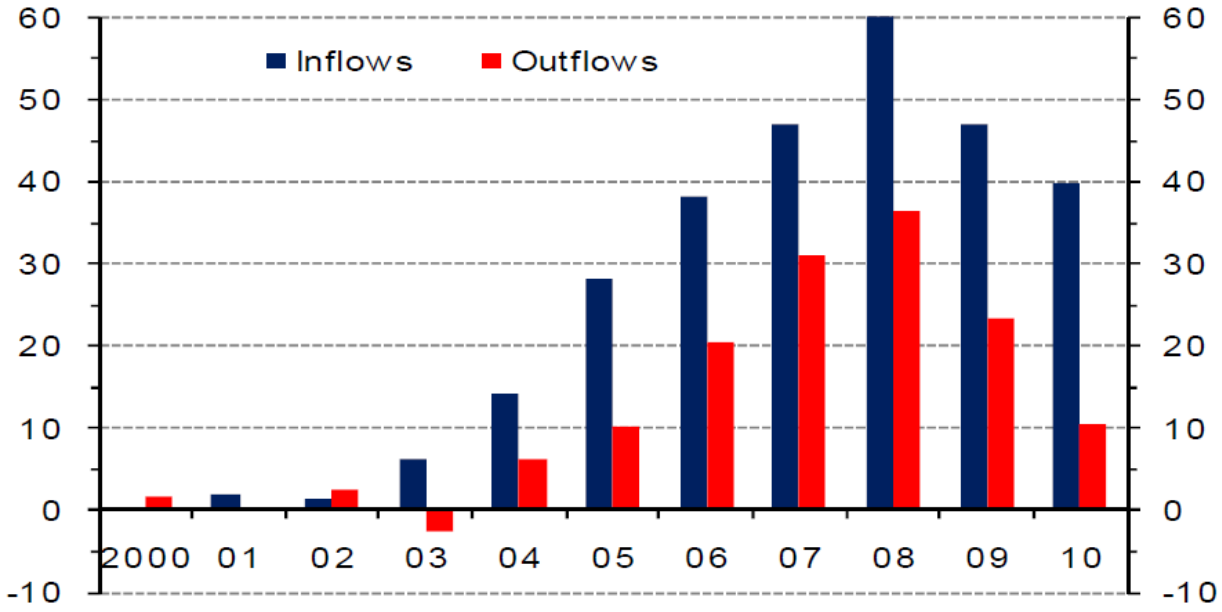

Source: GCC Brief | 15 October, 2011 . GCC FDI flows decline for second consecutive year in 2010

حيث: Inflows : التدفقات الداخلة. Outflows: التدفقات الخارجة

والجدول 14 و 15: يبين قيمة الاستثمارات الأجنبية لدول المجلس على فترتين متتاليتين.

الجدول 2-14: يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس (1999- 2005م)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
البحرين	453,7234	363,56383	80,319149	217,02128	516,70027	865,30824	1048,6702
الكويت	72,269763	16,299812	-111,5162	3,619445	-67,11139	23,752969	233,90411
عمان	39,011704	83 ,2	5,2	122	25	111	1538
قطر	113,25	251,6	295,52	623,92	624,92	1198,97	2500
السعودية	123	183	504	453	778 ,46136	1942	12097,333
الإمارات	-985,34	-506,33	1183,84	95,3	4255,9564	10003 ,5	10899,932

المصدر: unctad stat.unctad.org

يتضح من خلال الجدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس خلال فترة إقامة الاتحاد الجمركي الذي أظهره تقويم الاستثمار الدولي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن

الاستثمار الأجنبي المباشر قد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات 2004م و 2005م خاصة سنة 2005 مقارنة بالسنوات التي سبقت مرحلة الاتحاد الجمركي. حيث:

- بلغ الاستثمار الأجنبي في دولة البحرين سنة 2005 م حوالي 1048.6702 مليون دولار في حين كانت قيمته سنة 1999 453.723 مليون دولار لنفس الدولة.
- بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2005م لدولة الكويت 233,94 مليون دولار في حين كانت قيمته 72.269763 مليون دولار لنفس الدولة.
- ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة عمان وقطر ارتفاعا كبيرا من113.25 مليون دولار و 39 مليون دولار سنة 1999م إلى 1538 مليون دولار و 2500 مليون دولار سنة 2005م.
- تحتل السعودية المرتبة الاولى في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 12097.33 مليون دولار سنة 2005م تليها مباشرة دولة الإمارات بما قيمته 10899.932 مليون دولار خلال نفس الفترة.

أما فيما يخص السنوات التي تلي مرحلة قيام الاتحاد الجمركي وهي مرحلة إنشاء السوق الخليجية المشتركة وما بعدها فيمكن توضيحها خلال الجدول التالي:

جدول 2-15: يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس خلال الفترة 2007 إلى 2016م.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	912,23404	2638,2979	257,18085	155 ,85106	98,40425	1545,2128	3728,7234	1518,617	64,8936617	243,35106
الكويت	111,53567	-5,951761	1113,5897	1304,6256	3259,0669	2872,5844	1433,6276	953,46479	310,5152	418,74641
عمان	3332	2952	1485	1243,173	1752,9259	1365,4096	1612,4887	1287,3862	-2171879	2265,2796
قطر	4700	3778,6264	8124,7363	4670,3297	938,51648	395,87912	-840,385	1040,385	1070,879	773,901
السعودية	243319	39456	36458	29233	16308	12182	8865	8012	8141	7453
الإمارات	14186,521	5062,972	1134,2881	8796,7696	7152,0958	9566,6514	9764,9145	11071,537	8550,9018	9604,773

المصدر: unctad stat.unctad.org

نلاحظ من خلال الجدول :

- ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من دولة، عمان، قطر، السعودية، والإمارات خلال فترة (2007-2011م) مقارنة بـ 2005م وانخفاضها في كل من دولة البحرين والكويت لنفس الفترة من 2007 إلى 2011م.
- لترتفع خلال سنوات 2012 الى 2014م في كل دول المجلس حيث بلغت قيمتها لدولة البحرين 1518.6 خلال سنة 2014م، بينما بلغت قيمتها لدولة الكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات حوالي 955 مليون دولار و 1288 مليون دولار و 1040 مليون دولار و 8012 مليون دولار، و11072 مليون دولار على الترتيب لنفس السنة.
- ثم انخفضت مجددا خلال الفترة من 2015- 2016م في كل دولة من دول مجلس الخليج العربي.

خاتمة الفصل:

إن المتتبع لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهم يدرك أن هناك التزام من طرف دول المجلس بالوصول إلى أعلى مراحل التكامل ألا وهي إقامة اتحاد نقدي خليجي ذو عملة مشتركة، حيث تم في سنة 1983م إقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 2003م إقامة الاتحاد الجمركي وفي 2008م إقامة السوق المشتركة وفي سنة 2010م إقامة المجلس النقدي الذي يعتبر النواة لبنك مركزي موحد حيث تبين أن دول الخليج نجحت إلى حد كبير في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 2003 م لكنها في نفس الوقت ما زالت محدودة إذا ما قورنت بحجم اقتصادياتها و بحجم الاستثمار المتجه نحو الأسواق الناشئة.

خاتمـــة

خاتمة

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصاد في نهاية القرن العشرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة تبرز فيها أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليها خاصة أمام اتزان نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمتعددة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد ان الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والاقليمية في الوقت الراهن.

وبهذا الخصوص يمكننا القول بأن تجربة العمل العربي المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي تعد من التجارب العربية ذات الديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة إذ حافظ المجلس على وجوده منذ 1989 م وحتى اليوم وشهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل وقد كان من أهم معالمها الانتقال من منظمة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي ومنه تأسيس السوق الخليجية المشتركة.

ولقد كان من أبرز النقاط التي يركز عليها قيام مجلس التعاون الخليجي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي فضلا عن أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الاقتصادي.

وقد حاولنا من خلال بحثنا هذا إبراز دور التكامل بين الدول في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر فيها مستهدين في ذلك بحالة دول مجلس التعاون الخليجي وقد استندنا على جملة من الفرضيات والتي حاولنا اختبارها ضمن محتوى الدراسة.

اختبار فرضيات البحث:

1. إن تنامي ظاهرة الإقليمية يشكل اليوم واحدا من أهم ملامح العلاقات الاقتصادية الدولية وهذا ما يثبت الفرضية الأولى.
2. إن التكامل الاقتصادي يؤثر إيجابيا على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.
3. حققت دول مجلس التعاون خطوات مهمة في تحقيق تكتلها الاقتصادي وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة.
4. أدى قيام مجلس التعاون إلى التأثير الإيجابي على حركة التجارة الخارجية للدول الأعضاء وهذا ما يثبت الفرضية الرابعة.

5. أدى قيام مجلس التعاون إلى التأثير الإيجابي على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء وهذا ما يثبت الفرضية الخامسة.

النتائـــــج:

1. يختلف التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية فأصبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاستراتيجية وليس فقط التجارية.
2. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المفاهيم الاقتصادية تعقيدا وغموضا كما يعتبر صلة الوصل بين العالم الخارجي والداخلي غنى عن أنه محرك مهم للتنمية الاقتصادية.
3. يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي أحد أهم تجارب التكامل والتنظيم الدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوحدوية العربية السابقة بأنها أكثر واقعية.
4. يعتبر قيام مجلس التعاون أحد المكاسب والانجازات الايجابية للعمل الخليجي المشترك في كافة المجالات على مختلف المستويات وهو العمل الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ومكملا له لا متعارضا معه.

التوصيات:

1. العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الاقتصادي من خلال وضع مقدرات الاتفاقية الاقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلائم والمستجدات الاقتصادية الدولية والمحلية.
2. دعم المشروعات الخليجية المشتركة وتوسيع رقعة هذه المشروعات بما يخلق قاعدة مادية عريضة لقيام وتطوير الأشكال الأخرى للتعاون بين دول المجلس.
3. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص الخليجي ليقوم بدوره في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في دول المجلس. وتعزيز مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والخاص.
4. ضرورة الاستفادة من التجربة الأوروبية في قيام السوق الأوروبية المشتركة التي نتجت آفاق عالمية واسعة لحركة التجارة والتبادل التجاري بين مختلف أقطار العالم، جعلت منها قوة اقتصادية متينة تمكنها من مواجهة التحديات والتكتلات الاقتصادية العالمية.
5. ضرورة التنسيق بين المجلس وبقية التجمعات العربية والإسلامية الأخرى وهذا لاتخاذ مواقف موحدة حول علاقتهم الاقتصادية والتجارية تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية والعمل على خلق قوة تفاوضية جماعية.
6. لكي تتحقق لكي يتحقق الاتحاد النقدي الخليجي ويحقق الأهداف التي قام من أجلها فإنه يحتاج إلى استثمارات داعمة، في البنية التحتية للقطاع المالي بالإضافة إلى تطوير أنظمة الدفع وربط أسواق النقد بأسواق رأس المال.

7. دعوة الباحثين والدارسين لوضع دراسات علمية وكمية حول جدوى نموذج التكامل الاقتصادي الإنمائي على مجلس التعاون الخليجي.

وهكذا ينبغي أن نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة تطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا، فتعتبر آفاق مفتوحة لأبحاث لاحقه نذكر منها:

ما مدى التأثير الذي يتركه التكامل الاقتصادي الخليجي على التكتلات الاقتصادية العربية؟

المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبيلية للتكامل الاقتصادي العربي، العولمة التكتلات الاقتصادية البديلة، مكتبة مدبوني، الطبعة1، مصر، 2002م.
2. اسماعيل نزال العرموطي، نظرية التكامل الاقتصادي والعربي، عمان، 1975م.
3. البحطيطي عبد الرحيم، دور التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم الميزة التنافسية، مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون ، جامعة الملك فيصل، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، 1421هـ.
4. بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربي، الشركاء الأباعد، ترجمة حسين عبد الكريم قيسسي، ط1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995.
5. بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البداوي، دار النهضة، القاهرة، 1994م.
6. بكري كامل، "التكامل الاقتصادي"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001م.
7. بشار نبيل الملا، رياض اسماعيل رياض، محمود محمد عبد الرزاق عنبر، تأثير الخدمات اللوجيستية في دول مجلس التعاون.
8. رجب، 1983م.
9. رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والطموح، wacba.edu.kww.
10. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التفاوت إلى التكامل، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996 م.

2/ الأطروحات والمذكرات:

1. بندر بن أحمد أبا الخليل، الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية، بحث ميداني في 05/03/2012.
2. زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2011-2012م.
3. عمورة جمال لمجيد، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2006م.

4. مصطفى عبد الله الكفري، التكتلات و المنظمات الاقتصادية، جامعة دمشق، رسالة ماجستير، 2013-2014م.

3/ الدوريات:

1. جاسم حسين، دول الخليج في تقرير الاستثمار العالمي 2011م، مقال متوفر على الموقع: http://www.aleqt/2011/07/03
2. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، السوق الاسلامية المشتركة، التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، مركز الاحصاء الاقتصادي والبحوث، انقرة، 2007م.
3. وائل المرادي، ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج، مقال متوفر على الموقع : http://www.africanmanager.com/site ar/ detal article.php? art id=2722, le 18/12/2011.
4. أشرف القاسمي ، زيادة الإستثمارات الأجنبية في دول الخليج مرهون بتطوير التشريعات ، مقال متوفر على:
http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=334356 le 27/05/2012

4/ الملتقيات:

1. عبد الله آل صالح، تجربة الإمارات حول واقع ال IDE في مجلس التعاون وسبل تطويره، مداخلة ضمن الملتقى الأول للاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي دبي، الإمارات العربية المتحدة، 3 مارس 2008م.
2. عزبي هشام، محمد مداحي، إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية لعام 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكامل الاقتصادي زمن الأزمات، المركز الجامعي الوادي، يومي 26/ 27 فيفري 2012م.
3. اليوسف يوسف خليفة، السياسات والإجراءات الجمركية وأثرها على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ندوة مجلس التعاون 1992م.
4. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والاتحاد، الرياض، 2007م.
5. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، الرياض الأمانة العامة، 2003م.
6. النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/ Livres :

1. Andrew Harrison et autres, Business internationale et mondialisation, éditionM de_Boeck, Bruxelles, 2006.
2. Bernard Guillochons, Amine kaweki, Economie internationale, 4ème édition Dunod, Paris , 2003.
3. Je_Ann Crawford and Roberto v.fiorentino, "The changing Landscape of Regional Trade Agreement, world trade organization, discussion paper 08, 2005.

2/ Raports

1. The Economic Developement and Globalization Division (EDGD) foreign direct investment report, **Economic and social commission for Western Asia (ESCWA)**, technical paper united nations, New York, 2009.
2. GCC Brief , Report of GCC FDI flows decline for second consecutive year in 2010, Kuwait, 15 october, 2011.
3. World bank, Global economic prospect 2005, **Trade regionalism and development,** world bank was hingtoon Dc.
4. Jones Romos, **Saudi Arabia the most country atracting FDI**, report disponible in : http:// Arabic.arabianbusiness.com/banking-finance/2009/oct/17/29532, le 18/ 12/ 2011.
5. Muawya Ahmed Hussein, **Impacts of foreign Direct Investment Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries**, International review of Business research papers, Oman, 2009.

3/ Sites internet:

1. http://webcache-google euser content.com/ search ?q=cach.
2. http://webcache-google euser content.com/ search ?q=cach.
3. www.pence.fr/web/revues.